النقابات العمالية المصرية

رؤية ثورية



إعداد: محمود عباس

كراسات اشتراكية

كراسات اشتراكية

النقابات العمالية المصرية

رؤية ثورية

إعداد

محمود عباس

من قلب العاصفة ومن الزوابع ومن بريـق الإضـراب الجماهيري، من معارك الشوارع .. تصعد ثانيـة .. مثـل فينوس من قلب الأمواج .. تصعد نقابات عماليـة شـابة، عفية، مقاتلة.

روزا لوكسمبورج

فهرس

مُقَدِّمَة

التنظيم النقابي والإصلاح الاقتصادي

تواجه الطبقة العاملة المصرية حاليا أعنف وأشد هجوم على حقوقها ومكتسباتها في ظل تنفيذ الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإصدار القوانين التي تعصف بالحقوق العمالية التي اكتسبتها الطبقة العاملة ببذل الدماء وبالنضال المستمر، وتعتمد الدولة في هذا الهجوم على التنظيم النقابي الحالي وبصفة خاصة مستوياته العليا لكي يوقف المعارضة العمالية القاعدية لهذه السياسات ومواقف التنظيم النقابي من التحركات العمالية تثبت في كل مرة إلى أي مدى أصبح هذا التنظيم أداة طيعة في أيدي الدولة وأصحاب العمل لمواجهة وقمع التحركات العمالية.

ورغم تزايد ترسانة القوانين المقيدة لحق العمال في استخدام أسلحتهم النضالية فإن التحركات العمالية لم تتوقف، ولذلك تلجأ الدولة إلى إصدار قوانين أكثر تعسفا ضد مصالح العمال كان آخر هذه القوانين التعديلات التي أدخلتها على

قانون النقابات العمالية سيئ السمعة لكي تزيد مـن إحكـام سيطرتها على التنظيم النقابي في المرحلة القادمة ولتضـمن بقاء القيادات النقابية الانتهازية والرجعية على قمـة البنـاء التنظيمي لنقابات العمال. كما تستعد حاليا لإصـدار قـانون العمل الموحد الذي يعصف بالبقية الباقية من حقوق العمـال بهدف إقناع رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب بإمكانيـات الاستثمار في مصر والاستفادة من انخفاض قيمة قوة عمـل الطبقة العاملة المصرية والاستفادة من السيطرة الكاملة على التنظيم النقابي.

إن جوهر عملية الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدولـة هو تكثيف استغلال الطبقة العاملة المصرية سواء في القطاع العام أو الخاص وإهدار حقوق العمال لصالح أصحاب العمل لكي يتمكنوا من تحقيق أقصى أرباح ممكنة في ظل المنافسة العالمية الشديدة، وفى ظل التحولات الاقتصـادية الجاريـة تزداد ضرورة فهم طبيعة التنظيم النقابي الحـالي وعلاقتـه بالدولة منذ نشأته ودوره في إحباط وإدانة التحركات العمالية. وهذه الكراسة تظهر بمـا لا يـدع مجـالا للشـك - عبـر استعراضها لأهم التحركات العمالية - أن التنظـيم النقـابي

معادى وخائن لمصالح الطبقة العاملة حيث لم تتخذ قياداتـه أي مواقف مؤيدة للعمال خلال تحركاتهم الجماعية.

وتهدف هذه الكراسة إلى توضـيح الرؤيـة الماركسـية الثورية حول النقابات، وتظهر بجلاء الطبيعـة المزدوجـة للنقابات في ظل المجتمع الرأسمالي، كما توضح الدور الذي تلعبه البيروقراطية النقابية للتحكم في الحركة العمالية وإبقائها تحت سيطرة القيادات البيروقراطيـة، وتشـير أيضـا إلـى الموقف الذي يجب على الثوريون أن يتخذوه مـن النقابـات حتى إذا كانت شديدة الرجعية. وقد يكون ذلك بداية لتغييـر رؤية بعض اليساريين الذين يتبنون استراتيجيات خاطئة تماما في موقفهم من التنظيم النقابي الحالي ويطالبون بعدم التفاعل معه أو العمل من داخله، فقد أظهرت هذه الكراسـة أهميـة وضرورة عمل الثوريين داخل هذا التنظيم خاصة في ظـل التحولات الاقتصادية الجارية وما يمكن أن تسفر عنـه مـن انقسامات داخله بسبب اختلاف استجابات القيـادات النقابيـة

البيروقراطية من التحركات العماليـة القاعديـة المعارضـة لسياسات الخصخصة.

محمود عباس

أكتوبر ١٩٩٦

الفصل الأول

الماركسيـــة والنقـــابات

ماركس وإنجلز حول النقابات

مر فكر ماركس وإنجلز حول النقابات العمالية بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل ثـورة ١٨٤٨ والمرحلة الثانية بين ١٨٦١ و ١٨٦٥. في **المرحلة الأولـى** طرح إنجلز في كتاب **حال الطبقة العاملة في إنجلترا** عـام ١٨٤٤ أن النقابات تحاول القضاء على التنافس بين العمـال، ولكن التنافس هو" العصـب الحيـوي للنظـام الاجتمـاعي الحالي"، ولذا يؤدى النضال النقابي بالضرورة إلى النضـال ضد الرأسمالية كنظام فالنقابات تحاول "القضاء لـيس فقـط على نوع معين من التنافس ولكن القضاء على التنافس ككل وهذا ما ستفعله".

وقد طرح ماركس أيضا فكرة أن النقابات ستتحول مـن تنظيم المقاومة ضد رأس المال إلى الهجوم النهـائي علـى السلطة الرأسمالية وقد كتب في **بؤس الفلسفة**:

"تتخذ محاولات العمال الأولى للاتحاد فيما بيـنهم دائمـا شكل الروابط، فالصناعة الكبيرة تركز في مكان واحد حشدا من الناس لا يعرفون بعضهم البعض، والمنافسة تفرق بـين

مصالحهم، لكن المحافظة علـى الأجـور -هـذه المصـلحة المشتركة التي تجمعهم ضد صاحب عملهم- توحـدهم فـي فكرة واحدة للمقاومة ومن هنا فـإن للرابطـة دائمـا هـدفا مزدوجا، وقف المنافسة بين العمـال حتـى يسـتطيعوا أن يواصلوا المنافسة العامة مع الرأسمالي وإذا كان الهدف الأول من المقاومة هو المحافظة على الأجور فبقـدر مـا يتحـد الرأسماليون بدورهم في فكرة واحدة للقمع فإن الروابط التي كانت معزولة في البداية تشكل نفسها في مجموعـات وفـى وجه رأس المال المتحد على الدوام، تصبح المحافظة علـى الاتحاد أكثر ضرورة لهم من المحافظة على الأجور، وهـذا صحيح إلى حد أن الاقتصاديين الإنجليز يـذهلون إذ يـرون العمال يضحون بجزء كبير من أجورهم لصالح الاتحـادات التي لا تقوم -في نظر هؤلاء الاقتصاديين- إلا مـن أجـل الأجور. وفى هذا الصراع -وهو حرب أهلية حقيقية- تتحد وتتطور كل العناصر اللازمة لمعركة قادمة، ومـا أن يبلـغ الاتحاد هذه النقطة حتى يتخذ طابعا سياسيا."

وفى الأيديولوجيا الألمانية والتي أكملها ماركس وإنجلـز قبل بؤس الفلسفة بقليل طرح الآتي:

"حتى إذا اشترك أقلية من العمـال وأضـربوا سـيجدون أنفسهم سريعا مضطرين للتصرف بشكل ثوري، وكان مـن الممكن أن نتعلم ذلك مـن انتفاضـة ١٨٤٢ فـي إنجلتـرا والانتفاضة السابقة في ويلز ١٨٣٩ ذلك العام الذي وجد فيه الهياج الثوري للعمال أول تعبير كامل له في "الشهر المقدس" والذي أعلن بشكل متزامن مع التسليح العام للجماهير.

يشير هذا الجزء إلى أحداث لها علاقة بحركة الشـارتية (الميثاقية) العمالية، فعندما رفض البرلمان البريطاني البيـان الشارتي الأول في يوليو ١٨٣٩ نادى الشارتيون بإضـراب عام "الشهر المقدس" في البداية في نـوفمبر ١٨٣٩ انـدلعت انتفاضة لعمال المناجم في جنوب ويلز وقد تم قمعها من قبل البوليس والجيش، وفى أغسطس ١٨٤٢ وبعـد أن رفـض البرلمان البيان الثـاني بـدأت سلسـلة مـن الإضـرابات والمظاهرات العفوية التي تحولت إلى إضراب عـام، وهـو أول إضراب عام في التاريخ وقد شارك فيه نصف مليـون عامل وقد دمج هذا الإضـراب بـين المطالـب السياسـية والاقتصادية. فمن المطالب اليوميـة ذات الطـابع النقـابي والمحدودة في صناعات معينة تقدمت لتطرح أهداف طبقيـة

عامة ، وقد رفع توحيدها لمطالب الأجـور ومطالـب حـق الاقتراع العام بمستوى الصراع الطبقي إلى التحويل الثوري للمجتمع. وقد أدت هذه الأحداث إلى تصور ماركس وإنجلز أن النضالات النقابية ستؤدى بالضرورة إلى نضالات ثورية ضد الرأسمالية.

وفي المرحلة الثانية تغيرت رؤية ماركس وإنجلز حـول النقابات في فترة الستينات من القرن الماضـي وقـد كتـب ماركس في كتاب الأجور والأسـعار والأربـاح فـي عـام ١٨٦٥:

يجب على الطبقة العاملة ألا تضخم من هـذه النضـالات اليومية، يجب ألا ينسوا أنهم يحاربون ضد نتائج ولكن لـيس ضد أسباب تلك النتائج. وأنهم يؤخرون الحركة المتجهة إلى أسفل ولكنهم لا يغيرون مسارها وأنهم يقدمون مسـكنات ولا يعالجون المرض. يجب إذا ألا يغرقوا في هـذه النضـالات ذات طابع حرب العصابات والتي تنشأ بشكل متكـرر مـن الهجمات الدائمة لرأس المال ومن التغييرات فـي السـوق. وبدلا من الشعار المحافظ القائل "أجر يوم عادل مقابل يـوم عمل عادل" يجب أن يحفروا على رايتهم الشعار الثـوري:

القضاء على نظام العمل المأجور.

تعمل النقابات جيدا مراكز مقاومة ضـد هجمـات رأس المال ولكنها تفشل جزئيا بسبب الاستخدام السـيئ لقوتهـا، وتفشل بشكل عام لأنها تحد نفسها في المعارك الجزئية ضد أثار النظام الحالي بدلا من محاولة تغييره في نفـس الوقـت وبدلا من استخدام قوتها المنظمة كرافعة من أجـل التحـرر النهائي للطبقة العاملة، أي القضاء الكلى على نظـام العمـل المأجور."

وبعد ذلك في ١٨٧١ في مؤتمر لندن للأممية الأولى قال ماركس:

...في إنجلترا وجدت النقابات لأكثر من نصف قرن ولكن الغالبية العظمى من العمال خارج النقابات التي تشكل أقليـة أرستقراطية. إن أفقر العمال لا ينتمـون إليهـا، الجمـاهير الغفيرة من العمال الذين يدفعهم التطـور الاقتصـادي مـن الريف إلى المدن يبقون خارج النقابات لفترة طويلة والقطاع الأكثر فقرا لا يدخلها أبدا ..

وخلال التحضير لذلك المؤتمر كتب إنجلز فـي رسـالة لرفيق إيطالي:

إن الحركة النقابية في إنجلترا في النقابات القوية والكبيرة والثرية قد أصبحت عقبة للحركة عموما بدلا من أن تكـون أداة تقدمها، وخارج النقابات توجد أعداد ضخمة من العمـال في لندن يتم إبقائهم بعيد عن الحركة السياسية لسنوات عديدة ويصبحون نتيجة لذلك شديدي الجهل.

إن الاختلاف بين أطروحـات مـاركس وإنجلـز حـول النقابات في فترة ٤٤-١٨٤٧ وفترة ٦٥ -١٨٧١ كان يعبر عن تغييرات في طبيعة النقابات نفسها، فكانت النقابات فـي الفترة الثانية قد هيمنـت عليهـا البيروقراطيـة والأفكـار البرجوازية وكان يؤيدها ويدعمها الليبراليون أو المحافظون ،اعتمد بقاؤهم على الدفاع عن مصالح قطاعات عمالية فـي معارك مع عمال آخرين. فلم تكن نفس النقابات التي شاركت في الإضراب العام في عام ١٨٤٢ أو التي أيـدت الحركـة الشارتية.

لينين والنقابات

يمكننا أن نجد نفس هذا التطور في أفكار لينين عن النقابات، ففي أوقات الثورة يرى لينين ارتباطا وثيقا بين النضالات النقابية الاقتصادية والنضال السياسي. وقد تحدث لينين في وصفه لإضراب في ١٩٠٥ في بتروجراد عن "الغريزة الثورية" للعمال قائلا:

يدهش المرء من سرعة التحول المذهلة من الأرضية الاقتصادية البحتة إلى الأرضية السياسية، ومن التضامن والطاقة الهائلة التي يظهرها مئات الآلاف من العمال - وكل هذا بالرغم من أن التأثير الاشتراكي الديمقراطي (أي الثوري) غير موجود أو ضعيف".

ولكن في الأوقات غير الثورية، ركز لينين على المسافة الكبيرة بين الوعي النقابي والوعي الثوري:

إن التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يؤدي إلى إخضاعها للأيديولوجية البرجوازية...فالحركة العفوية للطبقة العاملة هي النقابوية ... والنقابوية تعني إخضاع العمال أيديولوجيا للبرجوازية.

من الواضح أن النقابات التي تنشأ خلال ثـورة تختلـف كيفيا عن تلك التي تنشأ في الظروف "العاديـة"، فالطبيعـة المميزة للنقابات في الظروف غير الثورية "العادية"، تتمثـل في كونها منظمات تعمل على توحيد وتقسيم العمال في نفس الوقت. **وإذا كان هدف كل العمال المنظمين هـو الإطاحـة بنظام العمل المأجور، فيمكن في هذه الحالة أن تعبر منظمة واحدة عن مصالحهم المشتركة، ولكن مهمة النقابة تختلف عن ذلك. فهي تهدف للدفاع عن مصـالح العمـال داخـل علاقات الإنتاج الرأسمالية. فالنقابات تقوم لتحسين شـروط الاستغلال التي يخضع لها العمـال، ولـيس لإنهـاء هـذا الاستغلال.**

البيروقراطية النقابية

لأن العمال في الصناعات المختلفة يتلقون أجورا مختلفة وتتباين ظروف عملهم، تعمل النقابات على توحيدهم في مجموعات متميزة ومتفرقة عن بعضها في نفس الوقت. ولذا نجد أن جغرافية النقابات العمالية تتلاءم دائما مع جغرافية رأس المال. ولا يمكن بالتالي أن تشمل المفاوضات مع الرأسماليين قطاعات مختلفة ومتفرقة من العمال.

إن جذور دور البيروقراطية النقابية يكمن في الطبيعة الاقتصادوية الضيقة والجزئية للنقابات. وينشأ شكل من تنظيم العمل بين جماهير العمال والشخص الذي يقضي وقته في مفاوضات مع الإدارة. فالمسئول النقابي يصبح وسيط بين العمال والإدارة وهذا هو الدور الذي يقوي مركزه في الجهاز النقابي.

فتكون النتيجة هي عزلته عن من يمثلهم لكونه بعيدا عن العنبر بمخاطره وقذارته، وبعيدا عن الصراعات المباشرة مع رئيس العمل والمدير وبعيدا عن زملائه. وحتى إذا لم يتقاضى أجرا أكثر من الأعضاء فدخله يصبح مستقلا عن

تذبذبات الإنتاج الرأسمالي، فهو لا يعمل عملا إضافيا، ولا يتأثر بعمليات تقليص العمالة. ويظل النقابي مربوطا بالإدارة ويصبح جوهر الحركة النقابية بالنسبة له هو التفاوض والتنازلات والمصالحة بين العمال ورأس المال. ويصبح النضال العمالي بالنسبة له شيئا معطلا لعملية التفاوض ومهددا للأموال المتراكمة لدى النقابة. ويصبح التنظيم النقابي هدفا في حد ذاته حتى إذا كان معنى ذلك التخلي عن الهدف الأصلي للنقابة وهو تحسين شروط استغلال العامل.

توازن البيروقراطية النقابية بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي، وهما طبقة الرأسماليين وطبقة العمال. إن المسئولين النقابيين ليسوا عمالا ولا رأسماليين. فمن الممكن أن يعمل لدى النقابة عدد كبير من البشر ولكن المسئول النقابي يختلف عن المدير الرأسمالي في أنه لا يسيطر على إدارة عملية الإنتاج.. وعلى الجانب الآخر فالمسئول النقابي لا يعاني مثل جماهير العمال من الأجور المنخفضة واستبداد الإدارة وعدم الاستقرار الوظيفي.

إن البيروقراطية النقابية هي تشكيل اجتماعي متميز ورجعي في جوهره. وهي عملة ذات وجهين فمن جانب تقوم

هذه البيروقراطية بالسيطرة على النضالات العمالية وإعاقة تطورها، ولكنها في نفس الوقت لها مصلحة أساسية في عدم دفع التعاون مع الإدارة والدولة للدرجة التي تجعل النقابة عاجزة تماما.

فإذا فشلت النقابة كلية في التعبير عن مشاكل أعضائها سيؤدي ذلك مع الوقت إلى ظهور تحديات داخلية للقيادة أو إلى حالة من اللامبالاة من قبل العضوية والتفكك التنظيمي كما هو واضح للجميع في الوقت الحالي بالنسبة للعمال في مصر.

وإذا ذهبت البيروقراطية النقابية أبعد من اللازم في اتجاه معسكر البرجوازية ستكون النتيجة فقدانها لقاعدتها. **فللبيروقراطية مصلحة أكيدة في الحفاظ على التنظيم النقابي فهو مصدر دخلها ووضعها الاجتماعي.** وينطبق هذا حتى على النقابات ذات الارتباط المباشر بالدولة وذات العضوية الجبرية مثل النقابات في مصر طالما ظلت اللجان النقابية المصنعية منتخبة.

إن الضغط من الدولة والرأسماليين من جانب ومن القاعدة العمالية من الجانب الآخر لا يظل في حالة توازن. فالقوة

النسبية للضغوط الخارجية والداخلية على النقابة متغيرة. ففي فترات معينة يكون الضغط من أسفل هو الأقوى، وفي فترات أخرى يكون ضغط الدولة ورأس المال هو المهيمن. وأحيانا يكون الضغط من الجانبين ضعيف مما يسمح بدرجة أكبـر من الاستقلالية للبيروقراطي النقابي، وأحيانا يكـون هنـاك ضغط قوي من الجانبين مما يجعـل البيروقراطيـة تظهـر وكأنها محبوسة بين قوى متناقضة. ولكن في جميع الأحوال تحاول البيروقراطية تلبية احتياجاتها الخاصة وبالتـالي فـلا يمكن أبدا أن نثق في تمثيلها بحق لمن تتحدث باسمهم.

وبالطبع لا تكون البيروقراطية كل متجانس، فالمسـئولون النقابيون في الصناعات المختلفة يجدون أنفسهم تحت ضغوط متنوعة من أسفل ومن أعلى - أي من القاعدة العمالية ومن الإدارة والدولة. وأيضا لا يكون النقابيون في حالة تجـانس أيديولوجي تام. والانقسامات داخل البيروقراطية سواء فـي النقابة الواحدة أو بين النقابات يمكن أن تضعف من تأثيرهـا المحافظ.

ولكن النقطة الجوهرية التي يجب دائما تـذكرها والتـي تتجاوز كل الفروق بين النقابيين هي أنهم جميعا ينتمون لفئة

اجتماعية محافظة، مما يجعل الفوارق بين النقابي اليسـاري والنقابي اليميني خاصة في أوقات الأزمـات الحاسـمة ذات طابع ثانوي. فـي تلـك الأوقـات تعمـل كـل قطاعـات البيروقراطية النقابية على الـتحكم فـي النضـال العمـالي وإعاقته.

وعندما نطرح أن البيروقراطية النقابية لها دور مـزدوج يتأرجح ما بين العمال والرأسمالية يجب أن نفهم حدود ذلـك التأرجح، فالبيروقراطية النقابية إصلاحية وجبانـة فـي ذات الوقت. مما يفسر مواقفها العاجزة والمنحطـة. فهـي تحلـم بالإصلاحات ولكن تخاف من مواجهة حقيقية مع الدولة (تلك الدولة التي لا ترفض فقط الإصلاحات المطلوبـة، ولكنهـا تسحب الإصلاحات السابقة أيضا). وتخـاف البيروقراطيـة أيضا من النضالات القاعدية التي تستطيع وحـدها تحقيـق الإصلاحات. فهم يخافون من فقدان ميزاتهم بالنسبة للقاعدة. وخوفهم من النضال الجماهيري أعظم كثيرا من استيائهم من تحكم الدولة في النقابات. ستقف البيروقراطية النقابية في كل اللحظات الحاسمة مع الدولة حتى وإن تأرجحت في الأوقات الأخرى.

هذا لا يعني أن المسئولين النقابيين يكونون بيروقراطيين من البداية. فبالفعل يكسب الكثير منهم شعبيته ويصـل إلـى مناصب عالية في النقابات من خلال تأثيره السابق كمناضل عمالي. ولا ينطبق ذلك فقط على النقابيين اليساريين. وأيـا كان التاريخ النضالي السابق للمسئول النقابي، فدوره كحامي للجهاز النقابي ووسيط بين الإدارة والعمال لفتـرات طويلـة يجعل التفكير البيروقراطي يهيمن عليـه. بـل أن تاريخـه النضالي يعطيه المصداقية اللازمة لتمكينه من الـتحكم فـي النقابة والتحركات العمالية بفاعلية أكبر.

الحزب الثوري والنقابات

يختلف بالطبع الحزب الثوري عن النقابة العمالية اختلافا جذريا. فالحزب لا يجند أعضاءه مثل النقابة علـى أسـاس صناعات ومهن مختلفة. والحزب أقلية تميزها الرؤية الثورية المشتركة لأعضائه ووحدة الممارسة والتنظيم فيما بينهم. أما النقابة العمالية فيحكم نشاطها منطق مختلـف. فكلمـا زادت عضوية النقابة كلما زادت كفاءتها. وقد كتب تروتسكي:

تضم النقابة قطاعات واسعة من جمـاهير العمـال ذات مستويات مختلفة. وكلما اتسعت هذه الجماهير كلما اقتربـت النقابة من تحقيق مهامها. ولكن ما يجنيه التنظيم في الاتساع يفقده بالضرورة في العمق. يعبر وجود تيـارات انتهازيـة وقومية ودينية في النقابات وفي قياداتها عن أن النقابـات لا تشمل فقط الطليعة ولكنها تشمل أيضا العناصـر المتـأخرة الثقيلة. يأتي إذن عنصر ضعف النقابات من عنصر قوتها.

يجب إذن على الثوريين في تناولهم لمسـألة النقابـات أن يضعوا في اعتبارهم نقاط عديدة متقاطعة. ففـي الظـروف العادية تكون الطبقة العاملة بعيدة جدا عن التجانس. وتستطيع

الطبقة فقط في فترات الصعود الثوري تحقيق هدف مشترك ووعي اشتراكي مشترك. وفي هذه الظروف وعلى الرغم من انضمام كثير من العمال غير المنظمين إلى النقابات لا يكون هناك أي ضمان أن النقابات ستكون التنظيمات الجماهيرية القيادية أو الأساسية. يمكن أن تستبدل النقابات أشكال جديدة من التنظيم مثل اللجان العمالية (السوفيتيات) والتي تكون الشكل الأكثر ملاءمة لقيادة النضال من أجل السلطة.

من الممكن الانزلاق على أساس هذا التحليل إلى استنتاج خاطئ وخطير هو أنه بما أن جماهير العمال لن تصل إلى الوعي الثوري إلا خلال الثورة نفسها، تكون بالتالي مهمة الحزب الماركسي حتى تلك اللحظة هي الدعاية الصرفة والامتناع عن المشاركة في النضالات الجزئية ذات الطابع النقابي. إن مثل هذا الاستنتاج خاطئ لسببين: السبب الأول هو أن الثورة لا تحدث فجأة وبشكل تلقائي، فالثورة نتاج للصراع الطبقي. ولذا سيضطر العمال إلى خوض عدد لا يحصى من النضالات المحدودة وغير المباشرة داخل النظام قبل أن يصبحوا مستعدين للإطاحة بالرأسمالية وقبل أن

يصبح النظام نفسه بالضعف الكافي لهزيمته. والسبب الثـاني هو أنه فقط من خلال الانخراط في مثل هذه النضالات يمكن بناء الحزب للدرجة التي يصبح فيها قادرا على قيادة الثـورة وإنجاحها.

وحتى بعض الماركسيين الذين يرفضون استنتاج الدعاية الصرفة ويطرحون ضرورة التدخل والانخراط في الحركـة يقعون في خطأ آخر وهو تصور أن المهمة هـي الضـغط العمالي القاعدي على القيادات النقابية حتى يعبرون بحق عن القاعدة العمالية ويتبنون المواقف الثورية. إن هـذا الطـرح شديد الخطورة، فهو يسئ فهم طبيعة البيروقراطية النقابيـة ويخلق أوهاما حولها ويعيق وعي وحركة العمال. **فالقيادات النقابية يمكنها أحيانا الانصياع لبعض آمال القاعدة العمالية ولكنهم لن يكونوا أبدا بـديلا عـن الممارسـة الجماعيـة للجماهير. إن الحل يكمن في التشجيع الدائم والتعبئة الدائمة من قبل الحزب لكل أشكال الممارسـة الذاتيـة المسـتقلة للقاعدة العمالية.**

لابد أن تكون أولويات الحزب واضحة في التفاعـل مـع النضالات العمالية. والبدء مـن التنـاقض الأساسـي فـي

الرأسمالية وهو التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية. ثـم يأتي التناقض الثاني بين البيروقراطيـة النقابيـة وجمـاهير العمال، وأخيرا يأتي التناقض داخل البيروقراطيـة النقابيـة نفسها بسبب طبيعتها المزدوجة. فالانقسامات تنشـأ داخـل الحركة النقابية تحت ضغط الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع.

ويجب على الحزب الثوري أن يعـرف كيـف يسـتغل الانقسامات التي تنشأ بين يمين ويسار الحركة النقابية. بـين الذين يبدون استعدادهم لطرح شعارات نضالية (حتى لو لـم يتحركوا على أساسها) وبين الذين يكون ارتباطهم بالتفاوض والمصالحة دائم وعلني. ومن خلال استغلال هـذا الانقسـام يمكن تقوية عناصر الاستقلال والمبادرة والثقة في القاعـدة العمالية. ولكن هناك شرط أساسي لتحقيق ذلك هو أن يوضح الحزب دائما أن القواعد العمالية لا يمكنها أبدا أن تثق فـي القيادات النقابية اليسارية أو في الشعارات الراديكالية. **علـى الحزب أن يذكر العمال النشطين دائما أن القائد النقابي حتى وإن وضع نفسه في قيادة حركة عمالية صاعدة، يفعل ذلك فقط لإحكام سيطرته وسيطرة البيروقراطية النقابية على تلك الحركة. إن المبرر الوحيد لتحالف الثوريين مـع النقـابيين**

اليساريين هو أن يؤدي ذلك إلى توسيع نطـاق الممارسـة القاعدية.

إن التحالف مثله مثل أي تكتيك آخر في مجال النقابـات يجب أن يتم تقييمه وفق معيار وحيد وهو: هل يـؤدي إلـى زيادة نشاط العمال وبالتالي إلى رفع وعيهم وثقتهم؟

إن الإطار الذي يحكم ممارسة النقابـات العماليـة فـي الظروف العادية هو تحسين ظروف العمال داخل الرأسمالية وليس الإطاحة بالرأسمالية نفسها. فالنقابات توافـق ضـمنيا على الإطار الذي يطرحه لها النظام وهـي بالتـالي تعمـل جاهدة إلى إبعاد المسائل السياسية عن النقابة وفصلها تمامـا عن المطالب الاقتصادية.

ولا يمكن أن يتجاهل الثوريون هـذه المسـألة، فرؤيـة الثوريين لها تختلف جذريا عن رؤية الإصـلاحيين الـذين يطرحون أنهم يعملون من أجل التغيير التدريجي وأنهم ضـد الثورة. ولكن لأنهم يريدون تحسين ظروف العمال في ظـل الرأسمالية فهم لا يستطيعون التقدم إلا عندما يكـون النظـام قادرا على إعطاء تنازلات، أي عندما تكون الرأسمالية فـي حالة انتعاش.

ولكن عندما يكون الاقتصاد الرأسمالي في حالة ركود أو أزمة يصبح الإصلاحيون أسوأ المناضلين من أجل الإصلاحات بل ويتنازلون عن الإصلاحات التي كانوا قد حققوها في فترات سابقة. وقد رأينا هذه الظاهرة في ممارسة النقابيين اليساريين الإصلاحيين في مصر في السنوات الأخيرة. فقد وقف عدد منهم ضد مطالب العمال في القطاع العام بحجة أن القطاع العام في أزمة وأن العمال عليهم تقديم تنازلات حتى يمكن إصلاحه وعدم بيعه. وقد ظهرت مثل هذه الممارسات كثيرا في تاريخ اليسار الإصلاحي في مصر حيث وقف الإصلاحيون ضد مطالب العمال بحجج متعددة مثل أن "البلد" (أي النظام) في أزمة، أو أن البلد في حالة حرب ويجب الوقوف صفا واحدا ضد الأعداء إلى آخره.

أما الثوريون فهم يناضلون من أجل الإصلاح والثورة في نفس الوقت. يناضلون من أجل المكاسب في ظل الرأسمالية ومن أجل الإطاحة بالرأسمالية. فوعي الطبقة العاملة بمصالحها ينمو من خلال النضالات اليومية في ظل النظام الرأسمالي ويعمل ذلك على تربية عناصر من الطبقة العاملة لتصبح جاهزة للحظة التي يدخل فيها النظام في أزمة وتكون

القيادة الثورية ضرورية.

"**ثمان ساعات عمل وبندقية**"، كان هذا هو شعار سوفييت بتروجراد في ١٩٠٥. وقد عبر أفضل تعبير عن العلاقة بين النضال من أجل الإصلاحات وبين الثورة. فقد تم ربط مطالب يوم عمل أقصر بتحدي مباشـر للقـوات المسـلحة للدولـة الروسية. وحتى لو كان هذا الشعار تعبيرا عن لحظة ثورية استثنائية، فيجب على الماركسيين في كل الأوقات العمل على تسييس الحركة العمالية والنقابات.

إن هدف الحزب الثوري هو تعبئة الطبقة العاملة وكنتيجة لذلك لابد من كسب نفوذ داخل التنظيمات الجماهيرية للطبقة العاملة وأهمها النقابات. ولكن هذا الأمر لا يمكـن تحقيقـه فعليا إلا في فترة الثورة، خاصة في بلد مثل مصـر حيـث تفتقد النقابات لأبسط شروط الاستقلال والديمقراطيـة. فمـن الخطأ تصور أن غالبية النقابيين يمكن كسـبهم وأن يصـبح التنظيم النقابي معبرا عن التغييرات في وعي الطبقة العاملـة إلا في لحظة الثورة نفسها. فمثل هذا التصـور يـؤدي إمـا لموقف دعائي تجاه الحركة النقابية (محاولة كسـب العمـال للماركسية دون التدخل في النضالات اليومية) أو إلى موقف

التكيف الإصلاحي مع البيروقراطية (محاولة التـأثير علـى القيادات النقابية الموجودة).

إن هذا كله لا يعني أن على الثوريين أن ينتظروا مكتوفي الأيدي حتى تأتي لحظة الثورة. فالتدخل ضروري في كـل المراحل. فكلما كسب الثوريون نفوذا بين عدد مـن العمـال يجب أن ينعكس ذلك في تغييرات في تركيبة اللجان النقابيـة المنتخبة. فالانعزال والامتناع مرفوضـان تمامـا بالنسـبة للماركسيين حتى وإن كانت التغييرات المتاحـة فـي ظـل التنظيم النقابي الموجود اليوم في مصر محـدود للغايـة، إن عدم الاشتراك في الانتخابات النقابية مثلا بحجة أن التنظـيم النقابي فاسد أو غير مستقل، والاكتفـاء بالدعايـة المجـردة لتنظيم نقابي بديل هو موقف يعبر عـن يسـارية متطرفـة وطفولية ولن تؤدي إلا لمزيد من العزلة.

إن الدخول في المعارك الانتخابية النقابية يجب أن يكـون عنصر مساعد لممارسة العمال الذاتية ولا يجب أن يسـتبدل تلك الممارسة. فالانتخابات النقابية يجب أن تزيد مـن قـوة الحركة القاعدية العمالية. لقد لخص ليون تروتسكي الموقف الذي يجب أن يتخذه الثوريون تجاه كـل القيـادات النقابيـة

كالتالي:

مع الجماهير دائما، ومع القيادات المتذبذبة أحيانا. ولكـن فقط طالما ظلوا في قيادة الجماهير. من الضروري الاستفادة من هذه القيادات في الوقت الذي تدفعهم فيه الجمـاهير إلـى الأمام بدون التخلي للحظة عن نقدنا لهذه القيادات.

وأخيرا يجب على الحزب الثوري أن يتـذكر دائمـا أن النضال من أجل الاشتراكية لا يمكن فصله عـن المعـارك اليومية في أماكن العمل ضد الإدارة والبيروقراطية. وأن ما يحدث بعيدا عن ذلك فـي مجـال الانتخابـات النقابيـة أو البرلمانية لا يهم كثيرا بالنسبة لذلك النضال.

لقد عبرت الحركة العمالية في مصر منـذ نشـأتها عـن مجمل هذه المفاهيم، بداية من النضالات الأولى التي قامـت بها من أجل تشكيل النقابـات وحتـى لحظـات صـعودها وانتكاساتها. وقدمت برهانا قاطعا على الطبيعـة المتذبذبـة لمواقف المسئولين النقابيين، وكذلك الدور المدمر الذي لعبـه اليسار الوطني والإصلاحيون في الحركة العمالية. لذا نـرى ضرورة التعرض لتاريخ هذه الحركة لنضـع أيـدينا علـى طبيعة النقابات المصرية وأهم التغيرات التي شـهدتها منـذ

نشأتها حتى الآن، في محاولة لتحديد موقف واضـح منهـا ووضع رؤية قائمة على أساس من المبادئ الثورية الأصيلة للممارسة الثورية في النقابات داخل مصر.

الفصل الثاني

الحركة العمالية

وتطور النقابات المصرية

مع انهيار التجربة الصناعية التي بدأها محمد علـي فـي مصر في نهاية خمسينات القرن التاسع عشر شهد الاقتصـاد المصري تحولا هاما امتد حتى أوائل القرن العشرين. فقـد تحول الاقتصاد المصري نحو التصدير وأصـبحت الـبلاد مندمجة تماما في النظام الرأسمالي العالمي. واعتمد التصدير بصورة رئيسية على محصول القطن الذي شكل ٩٣% مـن الصادرات المصرية آنذاك. وقد تدفق رأس المال الأجنبـي إلى مصر والذي عمل في مجال التمويل والتجارة وتطـوير السكك الحديدية والري لتسهيل زراعة وتصدير القطن. الأمر الذي أدى إلى تضخم الدين الخارجي وإشهار إفلاس مصـر في ١٨٧٦. ففرضت الرقابة المالية على الحكومة المصـرية وأدت إلى احتلال البلاد في عام ١٨٨٢.

وبحلول تسعينات القرن الماضي، وبعد خمسـين عامـا تقريبا من تجربة محمد على، بدأ قطاع صناعي صغير فـي الظهور، وكان مملوكـا فـي أغلبـه للشـركات الأجنبيـة

والمتمصرين. وتركزت هذه الاستثمارات عموما في قطاعات الخدمات والتمويل (مثل شركة الترام والغاز والكهرباء وبنوك الرهن) وكذلك الموانى (مثل شركة قناة السويس) والصناعات المرتبطة بالتصدير (مثل حلج وكبس القطن وصناعة السجائر) هذا بالإضافة إلى صناعات أخرى مثل السكر والصابون والحرير والأسمنت وغيرها.

ونتيجة لذلك بلغ الدين العام في ١٨٨٠ حوالي ٩٨,٤ مليون جنيه مصري، وبلغ في ١٩٠٠ حوالي ١١٦,٦ مليون جنيه مصري. وكانت المدفوعات الخارجية شاملة الجزية للباب العثماني تبلغ حوالي ٥ مليون جنيه في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت تمثل ٣٠% من إجمالي الصادرات و ٣٧% من إجمالي إيرادات الحكومة في أوائل القرن.

تضمن ذلك بالطبع استغلالا كثيفا من قبل رأس المال الأجنبي، ولكنه لم يمنع من تطور برجوازية صناعية في مصر. فبعد الحرب العالمية الأولى حدث تطور صناعي ذو شأن في مصر، ليس فقط في كنف رأس المال الأجنبي والمتمصر بل أيضا على أيدي بعض الصناعيين الوطنيين.

وكان تأسيس بنك مصر في عـام ١٩٢٠ رمـزا للتـدعيم التنظيمي للبرجوازية المصرية الصناعية.

كان رأس مال البنك يتشكل فـي أغلبـه مـن أرصـدة البرجوازية الزراعية التي تسعى لتنويع مصـادر ثروتهـا. وبرغم معارضته في البداية للتعاون مع رأس المال الأجنبي، إلا أنه بعد ذلك دخل في مشروعات مشتركة مـع شـركات بريطانية في أواخر الثلاثينات.

وأدى تدفق رأس المال إلى مصر في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى انتعاش اقتصادي فـي الـبلاد وتوسـع المشروعات الصناعية، الأمر الذي أدى إلى توسـع المـدن وتكون طبقة عاملـة صـناعية تركـزت فـي عـدد مـن المشروعات الكبيرة.

ومع نشأة الطبقة العاملة المصرية بـدأت سلسـلة مـن النضالات واجهت فيها الاستغلال الرأسمالي وطرحت نفسها على الساحة السياسية في المجتمع. وقد بدأت الطبقة العاملـة أولى تحركاتها على وجـه الخصـوص قبـل ١٩١٩ فـي الشركات المملوكة للأجانب وفي قطاع الخدمات مثل شـركة الترام والكهرباء. وتركزت مطالب العمال في تلـك الفتـرة

على زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ومقاومة الفصـل التعسفي والحق في الحصول على إجازة مدفوعـة الأجـر والحد من الجزاءات وتحسين المعاملة من قبـل الملاحظـين والاعتراف بنقاباتهم التي شكلوها للتفـاوض نيابـة عـنهم. وخلال هذه الفترة كان العمال الأجانب في طليعـة الحركـة العمالية ونقلوا خبراتهم في التنظيم وخوض النضالات إلـى صفوف العمال المصريين. كانت نقابة لفافي السـجائر أحـد النماذج البارزة لهذا الدور.

لقد سبب الانتعاش الاقتصادي في بداية القرن موجة تضخمية شديدة في البلاد. وكانت مصر قد أصبحت مسـتوردة للمـواد الغذائية نتيجة للتوسع في زراعـة القطـن والزيـادة السـكانية السريعة. فقد تضاعفت أسعار الغذاء والإيجارات تقريبا في الفترة بين ١٨٨٢ و١٩٠٧. وتزايدت أسعار معظم السلع بعـد عـام ١٩٠٠ مما أوجد فجوة كبيرة بين الأجور والأسـعار. وكانـت موجة النضالات العمالية التي تفجرت في بدايات القـرن هـي إحدى المحاولات التي قامت بها الطبقة العاملـة فـي مواجهـة تخفيض مستوى معيشتها ولإيجاد نوع مـن التنظـيم والفعـل المشترك في مواجهة الطبقة الحاكمة.

فجر الحركة العمالية

وميلاد النقابات

نقابة عمال السجائر

تشكلت النقابة عقب سلسلة من الإضرابات قام بها عمـال السجائر، أولها قام به العمال اليونانيون في ديسـمبر ١٨٩٩ في مواجهة زيادة الأسعار. وأدى الإضـراب إلـى إغـلاق العديد من مصانع السجائر، وقـام العمـال بالتظـاهر فـي الشوارع لكسب تأييد الجمهور فاضطر أصحاب العمل إلـى قبول مطالب العمال بزيادة الأجور وتخفيض يـوم العمـل. وانتهى الإضراب فـي ١٢ فبرايـر ١٩٠٠. كـان العمـال اليونانيون هم الذين حرضوا على الإضـراب وكـانوا رأس الحربة فيه. ورغم أنهم تميزوا عن العمال المصريين إلا أنهم كانوا يتعرضون لتخفيض مستوى معيشتهم بسـبب ارتفـاع الأسعار مثل زملائهم المصريين، وتشكلت بعد هذا الإضراب جمعية لفافي السجائر ولكنها لم تستمر أكثر من عامين بسبب

المتاعب التي واجهتها نتيجة لضغوط أصحاب العمل.

وفي ١٩٠٣ أضرب لفافو السجائر بالقاهرة ولجأ أصحاب العمل إلى الشرطة لفض الإضراب ولم يستجيبوا لمطالب العمال. بل قاموا بتخفيض الأجور واستعانوا بالبوليس لتسيير الإنتاج. وهذه المرة لم يشترك العمال المصريون ولا السوريون في الإضراب مما أدى إلى هزيمة العمال اليونانيين بسبب انعزالهم. ولكن هذه الهزيمة دفعت العمال إلى تكوين نقابة تضم كل عمال السجائر. وفي أكتوبر ١٩٠٨، بعد إضراب ناجح في القاهرة، توسعت هذه النقابة وأصبحت نواة "الاتحاد الدولي لعمال السجائر والورق بالقاهرة" وكانت مفتوحة لجميع الجنسيات وضمت كذلك العمال غير المهرة في الصناعة. وصلت عضوية النقابة في مصنع ماتوسيان إلى ٢٠٠ عضوا وفي القاهرة ضمت أكثر من ١٥٠٠ عضوا وكونت صندوقا للمساعدة المتبادلة من اشتراكات الأعضاء.

وقد أعلنت هذه التجربة عن نشأة حركة عمالية جديدة ما زالت في بداياتها، فأحيانا ما اشترك العمال المصريون مع العمال الأجانب في النضال ضد أصحاب العمل وأحيانا ما

استخدم المصريون في كسر الإضرابات، أو أن تخلى العمال الأجانب عن مطالب المصريين، ولكن هذه المشـكلة كانـت نتيجة لعدم الثقة المتبادل ولاعتماد أصحاب العمل والطبقـات الحاكمة على التقسيمات في الدين والجنسـية بـين العمـال لتفريق صفوفهم، وقد تم تجاوز تلك المشكلات في الكثير من النضالات التالية.

عمال الترام بالقاهرة

استطاع العمال بعد ذلك إثبات أنهم طبقـة متميـزة لهـا مصالح ومطالب خاصة بها، ويربطهم نضال مشترك ووحدة مصالح في مواجهة الطبقات التي تسـتغلهم. فتعلمـوا مـن تجارب زملائهم الأجانب ولجأوا إلى نماذج النشاط والتنظيم التي سبقهم إليها العمال اليونانيون. كان عمال ترام القـاهرة هم أول مجموعة أنجزت هذا الأمر ولعبوا دورا قياديا فـي الطبقة العاملة المصرية وحركتها.

وفي ١٣ أكتوبر عام ١٩٠٨ أرسل العمال خطابـا إلـى مدير الشركة في مصر وإلى الصحافة يذكرون فيه مطـالبهم ويهددون بالإضراب. شملت المطالب تخفيض يـوم العمـل وزيادة الأجور وإعادة العمال المفصولين وتكوين لجنة مـن العمال والإدارة للتحقيق في الجـزاءات والتعـويض عـن إصابات العمل. وقد كان العمال يعانون من سـوء معاملـة المفتشين والملاحظين الأجانب لهم والتمييـز ضـدهم فـي الترقي فكان أغلبهم سائقين ومحصلين.

كانت هذه المطالب تمثل مطالب العمال في المشـروعات

الكبيرة المملوكة للأجانب. ورفضت الشركة التفـاوض مـع مندوبي العمال، فبدأوا إضرابا كبيرا شارك فيه ١٦٠٠ عامل جلسوا على القضبان أمام عربات الترام حتـى لا تتحـرك. استطاعت الشركة بمساعدة الشرطة تحطيم الإضراب ولكنها لجأت إلى تنازلات لتجنب تكرار الأحداث. فقدمت زيادة في الأجور وتم تخفيض يوم العمل والتعـويض عـن الإصـابة وإعادة العمال المفصولين بسبب الإضراب.

وفي ٨ مارس ١٩٠٩ شكل عمـال التـرام (السـائقون والمحصلون - وغالبيتهم من المصريين) نقابة لهم. وكانـت مفتوحة لكل عمال الترام بصرف النظر عن جنسيتهم. وفـي ١٩١٠ قام عمال الـورش - وغـالبيتهم مـن الأجانـب - بالإضراب لتخفيض يوم العمل أسوة بزملائهم المصـريين، وبرغم فشل الإضراب، أدرك العمال أن الوحدة مع السائقين والمحصلين أمرا ضروريا. ولكن بسبب سـيطرة القيـادات الوطنية على نقابة عمال الترام، ظلت النقابة عمليا قاصـرة على المصريين وكانت لفترة طويلة نقابة على الورق فقط.

وفي ١٩١١ واجهت الشركة لأول مـرة جبهـة عماليـة متحدة وقوية. وأضيف إلى مطالب العمال إجـازة مرضـية

بأجر كامل وإلغاء الجزاءات والتثبيت بعد فترة شـهر مـن الاختبار ومكافأة شهر عن كل سنة في حالة الفصل. وشـكل العمال وفدا ضم عمالا مصريين وإيطاليين ويونانيين وأرمن للتفاوض مع مسئولي الشركة.

رفضت الشركة مطالب العمال فأعلنوا الإضراب يوم ٣١ يوليو ١٩١١ اشترك فيه كـل عمـال الشـركة وخرجـوا بمسيرات في الشوارع لجمع التبرعات. وتـدخلت الحكومـة البريطانية لفض الإضراب. وبعد مواجهات عنيفة بين العمال والشرطة انتهت بعودة العمال إلى العمل وتقـديم تنـازلات كبيرة من قبل الشركة.

كان عمال الترام في ١٩١١ يشكلون طليعة الطبقة العاملة واقتدى بهم عمال كثيرون في مهن أخرى وأحرزوا مكاسب كبيرة بالنسبة لغالبية العمال المصريين وسوف نـراهم فـي ثورة ١٩١٩ بجانب عمال ورش السـكة الحديـد يسـجلون نضالات رائعة في تاريخ الطبقة العاملة المصرية.

نقابة الصنائع اليدوية

تأسست هذه النقابة تحت قيادة الحزب الـوطني وكانـت غالبيتها من الحرفيين وعمال الورش الصـغيرة والمحـلات ولكنها ضمت جزءا كبيرا من عمال ورش السـكة الحديـد. كانت تهدف إلى تعبئة العمال من أجل النضـال للاسـتقلال الوطني واستمدت جاذبيتها من التمييز الذي واجهه العمال في أماكن العمل، وقد رفضت انضمام العديد من عمـال السـكة الحديد الذين اشترطوا التبرع باشتراكاتهم في الشهور الأولى للعمال الذين سجنوا بعد إضراب أكتوبر عـام ١٩١٠. وقـد انهارت هذه النقابة بعد ذلك - في أواخر العشرينات - بسبب عدم تجانسها وهبط عدد أعضائها إلى حوالي ألف عضو.

وخلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولـى ظهـر عدد كبير من النقابات القوية التي كان معظمها نتاج نضالات العمال وبعضها أسسه الوطنيون لتعبئة الحركة العمالية خلفهم والذين حاولوا فرض الوصاية على الحركة العمالية. وكانت أقوى النقابات هي نقابة عمال الترام والصنائع اليدوية وعمال السجائر والمطابع والمخابز.

وقد شهدت هذه الفترة إلغاء العمل بالسخرة رسميا وكذلك صدور لائحة تشغيل الأحداث في معامل حلج القطن والتـي حرمت استخدام الأحداث الذين لم يتموا التاسعة من العمر أو العمل أكثر من ٨ ساعات يوميـا والعمـل الليلـي بالنسـبة للأحداث.

وفي نفس الوقت أصدرت الحكومة قانون التشـرد عـام ١٩٠٩ الذي يقضي بالقبض على كل من ليس له محل إقامة ثابت أو وسيلة للكسب، في محاولة لتهديد العمال الذين يـتم فصلهم، خاصة بسبب مشاركتهم في الإضراب.

ونتيجة لموجة القمع الشديدة التي بدأت في النصف الثاني من ١٩١١ بسبب قلق الحكومة البريطانية من توجه الحركة العمالية ضد الشركات الكبيرة التي كانت مملوكة للأجانـب وارتباط الحركة العمالية بالوطنيين، عجزت أقوى النقابـات عن توسيع صفوفها أو عن التحول للهجوم علـى أصـحاب العمل... وتلاشت نقابات أخرى من الوجود. وكانت النقابات التي استطاعت البقاء هي التي حصرت نفسها في المطالـب الجزئية وتفادت أي ارتباط بالسياسة.

ومع اندلاع الحرب في ١٩١٤ توقف كل نشاط سياسـي

معارض وكل نشاط عمالي يمكن أن يهدد الأمن العـام ثـم فرض قانون الاجتماعات (التجمهر) الذي حرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص وأعلنت الأحكام العرفية والرقابة علـى الصحافة. وتم حل الحزب الوطني ومنظماته. وفي ديسـمبر ١٩١٤ أعلنت الحماية البريطانية على مصر. وبدأت الحركة العمالية تدخل فترة من الخمود، ولكنه كان خمودا مؤقتـا إذ أنها انتعشت من جديد مع الثورة الوطنية في عام ١٩١٩.

١٩١٩ حركة عمالية متميزة

شهدت سنوات الحرب تغيرا كبيرا للمجتمـع المصـري فتوسعت المدن وازداد عدد السكان فيها بسبب موجة التصنيع للإحلال محل الواردات التي انخفضت بسبب الحرب، وكذلك لتلبية استهلاك الطبقة الحاكمة والجيوش التي تركـزت فـي مصر. وأدت الزيادة في المساحات المزروعة بالقطن إلـى نقص حاد في المواد الغذائية الضرورية لتلبيـة احتياجـات المدن، وكانت النتيجة زيادة الأسـعار وانخفـاض مسـتوى معيشة العمال.

وبنهاية الحرب تزايد الغضب الجماهيري تجـاه الحكـم البريطاني، فبرغم ارتفاع أسعار القطن، كان كبـار المـلاك يتذمرون من السياسات الزراعيـة التـي وضـعت لخدمـة المصالح البريطانية أكثر مـن خدمـة مصـالحهم. وكـان الفلاحون يعانون من مصادرة مواشيهم وحبوبهم، وكذلك من عودة العمل بالسخرة في جيوش الحلفاء أثناء الحرب. وبرغم نمو بعض الصناعات المنتجة لبدائل الواردات أو الصناعات التي تشبع احتياجات المصريين الأغنياء والقوات المتركز في

مصر، إلا أن صناعات أخرى قد تعرضت للتدهور - مثـل صناعة السجائر - بسبب انخفاض أسواق التصدير ومصادر المواد الخام، وفصلت الكثير من العمال.

وكان النقص الشديد في المواد الغذائية وتزايـد الأسـعار بنسبة وصلت إلى ٢٠٠% بحلول عـام ١٩١٩ وانخفـاض الأجور الحقيقية ضمن العوامل التي دفعت إلى إحياء النشاط العمالي بعد نهاية الحرب.

عاد عمال السجائر إلى الإضرابات عـام ١٩١٨ وبثـوا الحياة في نقابتهم التي أنشأوها قبل ذلك بعشر سـنوات. ثـم تلاهم بشهور قليلة عمال الترام. ومع بداية عام ١٩١٩ بدأت الحركة النقابية في الظهور من جديد مـع صـعود الحركـة العمالية.

وفي مارس ١٩١٩ بدأت الصناعة في الانكماش وتزايدت البطالة وارتفعت الأسعار ارتفاعا جنونيا، وتزامن ذلك مـع رفض الحكومة البريطانيـة الاعتـراف بالوفـد المصـري المطالب بالاستقلال والقبض على سعد زغلول ونفيـه إلـى مالطة.

وبرغم القمع الشديد والأحكام العرفيـة، جـاءت الثـورة

الوطنية ١٩١٩ لتهز نظام الاحتلال. واستطاع العمال تنظيم أنفسهم بسرعة والقيام بالإضرابات. وكـان عمـال التـرام والسكك الحديدية في طليعة الحركة العمالية من جديد.

في ١٠ مارس ١٩١٩ انطلقت موجة من المظاهرات في المدن المصرية ووجهت بالقمع الوحشي من قبل الشـرطة. في ١١ مارس توقفت عربات الترام نتيجة لإعـلان العمـال الإضراب الذي تمتع بتأييد كبير من الجمهـور. فـي نفـس الوقت انشغلت السلطات بمواجهة المظاهرات والإضـرابات التي غطت البلاد كلها وهددت سلطة الاحتلال.

وأسرع الوفد بإصدار بيانات تدين العنف لخشـيته علـى الملكية والنظام وطالب الجميـع بـالتزام القـانون. ولكـن الجماهير لم تذعن لنداءات الوفد فتدخلت السلطات البريطانية وتم إحراق القرى وضربها بالقنابل وأخيرا اضطرت لتقـديم التنازلات.

استمر إضراب عمال الترام طوال شهر مارس وجزء من إبريل وتمت التسوية بتلبية مطالب العمال بزيـادة الأجـور وتخفيض ساعات العمل ومكافأة نهاية الخدمة. وأطلق سراح زعماء الوفد وسمح لهم بالسفر لأوروبا لتهدئة الموقف. وقد

تمت هذه الإضرابات والمكاسب التي حققها العمال بدون نقابة ولكن العمال كانوا يختارون مندوبين للتفاوض مع الإدارة ويستمعون لتقاريرهم.

وفي الشهور الأولى من عام ١٩١٩ كان عمال عنابر السكة الحديد قد قدموا مطالبهم بمضاعفة الأجور والحد من عمليات الفصل التعسفي والجزاءات وإجازة الحج مدفوعة الأجر، فرفضت الشركة مطالب العمال ونقلت سبعة عمال منهم. أعلن عمال العنابر الإضراب فتوقفت أعمال الصيانة وقطع العمال خطوط السكك الحديدية بالقرب من امبابة.

وفي اليوم التالي نظموا مظاهرة ضخمة انضم إليها عمال المطبعة الأميرية والعديد من سكان منطقة بولاق وساروا يحملون أعلاما متجهين إلى قلب المدينة. وقرب كوبري أبو العلا أطلقت القوات البريطانية النار على المظاهرة فانضم عمال الحركة إلى الإضراب. ولم يعد العمال إلى العمل إلا بعد إطلاق سراح سعد زغلول وتلبية مطالبهم.

وفي نفس الوقت أعلن عمال السكر بالحوامدية إضرابهم. وقد وقف أعيان البلد والبوليس في وجه محاولة العمال احتلال المصنع. وشهد شهرا مارس وإبريل موجة من

الإضرابات والمظاهرات شارك فيها آلاف العمال المصريين كانت أغلبيتهم من عمال المرافق أو الشركات الكبيرة التـي يملكها أجانب.

وبعد مرور أربعة شهور على أحـداث مـارس، كانـت المطالب التي أحرزها العمال قد بدأت في التراجـع. فقـدم العمال في شركة الترام قائمـة بالمطالـب أصـروا علـى الاعتراف بنقابة جديدة لهم اشترك فيها العمال المصريون مع العمال الأجانب جنبا إلى جنب.

وفي أغسطس ١٩١٩ بدأت موجة جديدة من الإضرابات صاحبها إحياء نقابات قديمة شكلها العمال وتكـوين نقابـات جديدة لمختلف القطاعات. حتى أنه جاء في أحـد الجرائـد مانشيت يوم ٢١ أغسطس يقول "السماء تمطر نقابات".

ولعبت "بورصة العمل" التي تزعمها أحـد الإيطـاليين، وكان رئيسا لنقابة عمال الطباعة، والتي تشكلت بعد مشاركة ٦٠ عاملا من العمال الإيطاليين في اجتماع عمـال التـرام المضربين إعلانا لتأييدهم لنضالهم، دورا كبيرا كنـوع مـن المركز النقابي، فأشرفت على تكوين نقابات جديدة واشتركت في إجراء المفاوضات مع أصحاب العمل، وأصدرت نشرات

يومية تتعلق بالإضرابات والنزاعات والمطالب والأنشطة النقابية.

ومع نهاية عام ١٩١٩ كان عدد النقابات الموجودة ٢١ نقابة. وفي ١٩٢١ كان عدد النقابات ٣٨ نقابة في القاهرة، ٣٣ في الإسكندرية، و ١٨ في مدن قناة السويس، وكانت أقوى النقابات هي التي شكلت في المرافق مثل شركة الترام والغاز والكهرباء والماء.

وبرغم عدم اعتراف الشركات والدولة بالنقابات العمالية وصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ الذي يجرم الاشتراك في النقابات، إلا أنها ظلت قوية وخاضت الكثير من المعارك. ولكن نقابة الصنائع اليدوية انهارت بسبب تكون أغلبيتها من الحرفيين وأصحاب المحلات الصغيرة، وكذلك اختفت نقابة عمال السجائر بسبب تعرض المهنة لتغيرات حادة بعد إدخال آلات لف السجائر.

ومع بداية حركة الإضرابات التي قام بها العمال في بداية القرن، علق الزعيم الوطني محمد فريد على أحد الإضرابات قائلا "هذا داء أوروبي قد سرى إلى مصر". لخص ذلك أحد جوانب النظرة التي تعامل بها الوطنيون والوفد مع العمال.

وفي نفس الوقت سعى الوفديون قبل وبعد ١٩١٩ للسـيطرة على الحركة العمالية، فتزعموا النقابات العماليـة وأسسـوا نقابات تحت قيادتهم. وكان المثال البارز علـى ذلـك هـو الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل الذي أسسـه الوفـد تحت قيادة عبد الرحمن فهمي فـي أبريـل-مـايو ١٩٢٤. انضمت العديد من النقابات إلى هذا الاتحـاد الـذي أصـدر صحيفة بعنوان "العمال" تهاجم الشيوعية وتعلن عن أنشـطة عبد الرحمن فهمي وشركائه. ثم أصدر بعد ذلـك صـحيفة بعنوان " اتحاد العمال" تمتعت بحماية الأجهـزة المصـرية وكانت خاضعة لأوامر الحكومة الوفدية.

وعانى العمال في ظل الحكومة الوفدية من الاضـطهاد، وكان المضطهد في هذه المرة هو حزب الوفد الذي فـرض وصاية أبوية على العمال ومنظماتهم. ووجه العمـال إلـى احترام أوامر رؤسائهم واحترام حقوق الملكية وتجنب العنف والشيوعية. وهاجم عبد الرحمن فهمي المناضـلين قـائلا: " أولئك الناس الذين يقولون أن على العامل أن يكـدح نهـارا وليلا لنيل الكفاف في حين أن الرأسمالي يجمع الذهب. إنهـم فاسدو العقل والإيمان ". ثم أصدرت السلطات القـانون ٣٢

لسنة ١٩٢٢ بشأن تشديد العقوبة على من يروج للشـيوعية، والقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحـريم **الإضـراب علـى المستهدمين في المصانع ذات النفع العام. وبالطبع لم تقـم** حكومة الوفد بأي محاولة لتحسين أوضاع العمال وتـم حـل الاتحاد في نوفمبر ١٩٢٤ بعد استقالة حكومة الوفد مباشرة.

لم يكن هجوم القيادات الوفدية على الشيوعية دون أساس. فهي أواخر فبراير ١٩٢١ عقد اجتماع في الإسكندرية تأسس فيه ما عرف حينذاك بالاتحاد العام للعمل، انضـم إليـه ٢١ نقابة بالإسكندرية. وبعد تأسيس الاتحاد تم تأسـيس الحـزب الاشتراكي المصري الذي تشكل من مجموعة من اليساريين المصريين وبعض اليونانيين والأجانب الآخرين.

لم يستمر الحزب أكثر من ثلاثة أعوام ولكنه لعـب دورا هاما في أوسع الإضرابات في عام ١٩٢٣ وهـو إضـراب عمال الغاز والكهرباء في الإسـكندرية، فقـاد العديـد مـن الإضرابات منها إضراب عمـال شـركة الغـزل الأهليـة بالإسكندرية في نوفمبر ٢٣ اعتراضا على تخفيض الأجور، وإضراب عمال شركة إيجولين واحتلالهم للموقع، وانتشرت الموجة إلى مصانع كفر الزيات، وكان أنطون مارون – أحد

قيادات الحزب الشيوعي المصري والاتحاد العام للعمل بمثل العمال في المفاوضات.

ادعت الحكومة الوفدية أن حركـة الإضـرابات حركـة مصطنعة قام بها الحزب الوطني والشيوعيون، ومنعت انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي في فبراير ١٩٢٤. ثم قامت بحملـة انتقام ضد الحزب الشيوعي وأصـدرت الأوامـر للبـوليس بالقبض على زعماء الحزب والاتحاد النقابي، وأغلقت مكاتب الحزب بالشمع الأحمر ثم تلا ذلك حملة التشـهير بالحركـة الشيوعية من الصحافة المناصرة للوفد.

وبعد سقوط وزارة سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤ تـولى زيور باشا الحكم، وأدى المناخ الرجعي القمعي الذي فـرض خلال ١٩٢٥ إلى هبوط حاد في النشاط العمالي، وحاولـت الحكومة الموالية للملك السيطرة علي الحركة العمالية بوضع عناصر موالية لها في رئاسة النقابات التي شهدت تدهورا في عضويتها ونشاطها على مدى النصف الثاني من العشرينات وأوائل الثلاثينات. غير أن عددا من الزعماء الوفديين كان قد تولى رئاسة النقابات في الفترة بعد ١٩٢٦ ، وحدثت بعـض الإضرابات القصيرة في ذلك العام ولكنها لم تؤد إلى نجاح.

وقد شهدت هذه الفترة حتى أواخـر الثلاثينـات تنـاوب السلطة بين الوفد والحكومات التابعـة للسـراي، وتذبـذب الحركة العمالية والصراعات الداخلية فيما بينها، وكان الوفد قد أظهر خلالها إفلاسه الشديد عن تبني مطالب العمـال أو قيادة الحركة العمالية.

مكتب العمل في وزارة الداخلية !!

كان التراجع الذي أصاب حركة الطبقة العاملة في نهاية العشرينات ومحاولات الاحتواء والسيطرة التـي مارسـتها الأحزاب عليها، قد شجعت الحكومة المصرية – التي وعت تماما قوة وتأثير الطبقة العاملة على تحويل مسار النضالات العمالية وكبح جماحها، فكان أن أصدر إسماعيل صدقي قرار تأسيس مكتب العمل في مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية في فبراير ١٩٣٠، وكما يقول جول بنين:

إنه كان من الطبيعي أن يكون مكتب العمل الجديد جـزءا من الجهاز الأمني الذي يديره الإنجليز، وكان أيضا يعكـس رأي الحكومة وأصحاب الأعمال بأن الشئون العمالية مشكلة بوليسية أكثر منها اجتماعية.

إلا أن هذه الفترة شهدت اهتمام فعلي وتـدخل مباشـر – وإن كان أبويا – من بعض الشخصيات الهامة، مثل النبيـل عباس حليم وإسماعيل صدقي نفسه وحزب الوفد، فكـان أن تشكل في هذه الفترة اتحادان للعمال، الأول هو "اتحاد عـام نقابات عمال القطر المصري" بقيادة عباس حليم، والثـاني، المجلس الأعلى لاتحاد النقابات" بقيادة حزب الوفـد، وهنـا حدث انشقاق في الحركة العمالية نتيجة لتنافس عباس حلـيم مع الوفد علي اجتذاب العمال وخروج إسماعيل صدقي مـن دائرة التنافس بعد كشف زيف ادعاءاته بتبني قضايا العمال.

إلا أن نفس الفترة شهدت صعود حاد في الحركة العمالية تمثل في عدد هائل من الإضرابات التي تطورت إلى احتلال العديد من المصانع والشركات مثل إضراب عمال جباسـات البلاح في أغسطس ١٩٣٣ وعمـال مصـانع الزيـت فـي الإسكندرية عام ١٩٣٦، وعمـال مصـنع تكريـر السـكر بالحوامدية في نفس العام.

وإزاء تلك الحركة العمالية لم تجد وزارة صدقي بدا مـن الانصياع للمطالب العمالية – ولو جزئيا – فتم تشكيل لجنـة من المصريين والبريطانيين لعمل مشروع عمالي بالإضـافة

إلى إيفاد بعثة هارولد بتلر لدراسة الأوضاع العماليـة وقـد تمخضت تلك البعثة إلى وضع قانونين جديدين فـي صـيف ١٩٣٣، ونظم الأول عمل الأحداث برقم ٤٨ لسـنة ١٩٣٣ والثاني برقم ٨٠ نظم عمل النساء، وعلـى الـرغم مـن أن الضمانات المكفولة بموجب هذين القانونين للأحداث والنساء كانت محدودة إلا أن أحدا منهما لم يطبق ولم يحسن وضعا.

كما أفل نجما الاتحادات العمالية المشكلة في ذلك الوقـت نتيجة التنافس ورغبة كل منهما – اتحاد عباس حليم واتحـاد الوفد – في السيطرة وليس التعبير عن الطبقة العاملة. ولـم يلبث العمال أن أعلنوا في ٨ مـايو ١٩٣٨ إضـرابا عامـا للمطالبة بإصدار تشريع عام للعمل وتحركـت العديـد مـن النقابات في مظاهرات حاشدة تعلن مطالبها والتي شملت:

١- الاعتراف بالنقابات العمالية.

٢- إعادة النظر في قانون إصابات العمل.

٣- تحديد ساعات العمل بثماني ساعات.

٤- حل مشكلة البطالة.

٥- مراقبة المحال لتنفيذ تعليمات وقرارات مصلحة العمل.

ثم عقب هذا الإضراب قرر بعض القيادات العمالية مـن ثماني نقابات إعلان إضرابهم عن الطعام حتى يتم الاستجابة لمطالبهم التي تلخصت في الاعتراف بالنقابات واستصـدار تشريعاتها، وكان أن بدأت حركة جماهيرية واسـعة لتأييـد القادة المضربين عن الطعام في مطالبهم وتحت تـأثير تلـك الحركة الإضرابية الجماهيرية أحيل مشروع النقابات لمجلس النواب في عام ١٩٣٩ لكنه ظل حبيس الأدراج حتـى عـام ١٩٤٢.

الحكم بحق الإضراب لعمال السكة الحديد

لم تهدأ الحركة العمالية بعد تقديم الوعود بالنظر في إقرار تشريعاتهم، وغنما كانت حركتهم تزداد حدة وتأخـذ أبعـادا جديدة، حتى تمكنوا من الحصول علي حكـم مـن محكمـة الإسكندرية الكلية الأهلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٠ يعطيهم الحق في الإضراب حيث جاء به:

وحيث أن حق العمال في التوقف عن العمـل فـرادي أو جماعات حق مقرر قد سلم لهم به الشارع..فلا جناح علـى العمال إذا اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا علـى أن مصـلحتهم تقتضي عليهم الامتناع عن العمل وقرروا ذلك وعمدوا إلـى

إذاعة هذا القرار.

ثم أعقب ذلك أن العمال المصريين إلى جانب فرضهم لوجود تنظيمهم النقابي بقوة نضالهم قد تمكنوا من الحصول على حكم قضائي آخر يعترف بهذا الحق، وهو حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٢٠ مارس ١٩٤٠ الذي جاء فيه:

ليس في نصوص القوانين المصرية حتى اليوم ما يوجب صدور قانون خاص بتكوين النقابات والجمعيات، كما لا يشترط صدور هذا القانون لاكتساب تلك الهيئات الشخصية المعنوية.

عمال النسيج طليعة الطبقة العاملة

بنهاية الحرب العالمية الثانية حلت صناعة النسيج محل قطاعي النقل والمرافق كمركز ثقل الحركة العمالية المصرية. وقد ظل عمال النقل عنصرا مهما للغاية في الحركة فقد شهدت نهاية عام ١٩٤١ إضرابا عاما تضامن فيه عمال الترام وعمال الأتوبيس.

ومع مقدم الوفد إلى السلطة في ١٩٤٢- تلبية لرغبة قوات الاحتلال الإنجليزي – لم يعد يهتم بقضايا العمال

ونقاباتهم، بل انه أصدر قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذي وضع العقبات أمام ممارسة النشاط النقـابي وأعطـى الحكومة سلطة مطلقة في حل النقابات إداريا وحظر تشـكيل اتحاد عام للنقابات.

ومع ذلك كان عدد النقابات المسجلة في ١٩٤٣ يبلغ ١٨٢ نقابة ارتفعت إلى ٢١٠ نقابة في عام ١٩٤٤ عنـد سـقوط حكومة الوفد وضمت ١٠٣,٨٧٦ عضوا. وكانت نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة توسع من مجال عضـويتها ليشمل عمال النسيج الميكانيكي في منـاطق عديـدة خـارج القاهرة، ووصلت عضويتها إلى ١٥ ألف عضو عام ١٩٤٥.

شاركت النقابة في سلسلة من الإضرابات الناجحة دفاعـا عن العمال المفصولين نتيجـة لتركيـب ماكينـات النسـيج الجديدة، ومواجهة حركة فصل العمال القدامى للتخلص مـن أجورهم العالية نسبيا. وتمكنت النقابة كذلك مـن الحصـول على قدر من المكاسب العمالية مثـل الإجـازات المرضـية المدفوعة ومكافآت نهاية الخدمة والتعـويض عـن الفصـل التعسفي وعدم الفصل إلى بموافقة لجنة ثلاثية ودفع أجـور أيام الإضراب.

نتيجة لذلك قامت الحكومة في ٢٨ إبريـل ١٩٤٥ بحـل النقابة إداريا وقامت قوة من البـوليس باقتحـام دار النقابـة والاستيلاء على وثائقها وأغلقوا المقر بالشمع الأحمر وعينوا حراسة مشددة عليه.

انتشر قرار حل النقابة وتنفيذه بسرعة بين العمال فتوقفوا عن العمل، وعقدت لجنة المندوبين العامة للنقابة اجتماعا في شبرا البلد، وقرروا إضراب عمال النسيج لمدة ثلاثـة أيـام احتجاجا علي حل النقابة.

وفي يناير ١٩٤٦ أعلنت النقابة إضرابا عاما في منطقـة شبرا الخيمة استمر لمدة ١٩ يوما وشمل كافة مصانع النسيج في المنطقة. وحدث خلال الإضراب مواجهات عنيفة وألقت الشرطة القبض علي خمسة مـن قـادة الإضـراب. ولكـن الإضراب لم ينته ولم تستطع أساليب العنف التي اسـتخدمتها الحكومة لإعادة الهدوء إلى المنطقة فلجـأت إلـى التهدئـة. وانتهى الإضراب في ٢١ يناير ١٩٤٦ وعاد غالبية العمـال إلى أعمالهم ولكن حالة الاضطراب ظلت مستمرة إلة جانب إضرابات متقطعة في مصانع متفرقة خلال الشهور التالية.

وفي يونيو ١٩٤٦ تفجر الصراع فجأة في شركة مصـر

للغزل والنسيج في المحلة الكبرى – وهي إحدى الشـركات العملاقة التي أنشأها بنك مصر. كانت الشركة تستخدم حوالي ٢٦ ألف عامل يعانون من ظروف عمل سيئة وتـدني فـي الأجور. وكانت الشركة قد أقامت نقابة مزيفة باسم عمالهـا تتكون من عملاء للإدارة. فتحرك العمـال حـول مطـالبهم بصورة مفاجئة ومن خلف ظهر النقابة المزيفة التي أنشـأتها الشركة، وأعلن العمال إضـرابهم يـوم ١١ يوليـو ١٩٤٦ واحتلوا بعض أقسام المصنع. طالب العمال بعـزل النقابـة العميلة وإلغاء لائحة الجزاءات القاسية وكذلك إلغاء الفصـل التعسفي.

ردت الإدارة على هذا التحرك باستدعاء قوات البـوليس والجيش ورفضت التفاوض مع العمال حول تحسين الأجـور ومنع تشغيل النساء والأحداث إلى ساعات متأخرة في الليل، وكذلك مطالبهم الأخرى الخاصة بالعلاج وتـوفير وسـائل الإسعاف والإجازات الأسبوعية.

تمكنت قوات البوليس والجيش التـي حاصـرت المحلـة الكبرى كلها من إخراج العمال المضربين من المصنع بعـد معركة ضارية وألقت القبض على عدد كبير منهم وإحـالتهم

للمحاكم.

كانت إدارة الشركة قد أصـابها الغـرور فـزادت مـن سياساتها وإجراءاتها المتشددة لإرهاب العمـال. وأصـدرت لائحة جزاءات جديدة أكثر تعنتا، فجعلت الفصل بدون مكافأة الجزاء الأسهل لأغلب المخالفـات ونصـت علـى الإنـذار بالفصل لكل عامل يضبط ومعه صحيفة أو مجلة أو طعـام أثناء العمل أو إذا ضبط وهو يصلي أو عاري الرأس أثنـاء العمل. ووضعت خطة للاسـتغناء عـن ١٢ ألـف عامـل تدريجيا.

انتشرت المنشورات السرية في المصـنع التـي تطالـب بإلغاء لائحة الجزاءات، وإلغاء الفصـل وزيـادة الأجـور والإجازة السنوية. وفي صباح يوم ٢ سـبتمبر ١٩٤٧ و ٣ سبتمبر ١٩٤٧ فاجأ العمال إدارة الشركة والأمن بمظـاهرة صاخبة تردد هتافات معادية للحكومة والشركة.

واجهت قوات البوليس المحلية المتظاهرين وأطلقت عليهم الرصاص بصورة عشوائية فقتل أربعة عمال وأصيب مائتين وسبعين. ومع حلول المساء قرر العمال الاعتصـام داخـل الشركة، وأضافوا إلى مطالبهم تعويض أهالي القتلـى مـن

زملائهم وحل النقابة واستبعاد نائب مدير الشـركة ومـدير إدارة الغزل ودفع الأجور عن أيام الإضراب الـذي اسـتمر لمدة ستة أيام. إلا أن الحكومة نجحت بمساعدة الجيش فـي إجلاء العمال عن المصانع وألقت القبض على ستين شخص بعضهم من الأهالي. ثم قامت بإغلاق المصنع.

استمرت الإضرابات العمالية بعد ذلك نتيجة لعـدم تلبيـة مطالب العمال فأعلن نحو ١٠٠٠ عامل الإضراب فـي ١٦ سبتمبر واحتلوا المصنع وقامت قوات الجيش بطردهم وفصل خمسين موظف إداري بتهمة التحريض على الإضراب. وفي ٣ أكتوبر وافقت مصلحة العمل على انتخاب نقابـة جديـدة لعمال نسيج المحلة.

وكان للإضراب وإغلاق مصنع شـركة مصـر للغـزل والنسيج تأثير هائل على الحركة العمالية. ففـي ٥ سـبتمبر قامت إضرابات للتضامن معهم في عدد كبير مـن مصـانع النسيج في شبرا الخيمة، وصدرت بيانات تأييد من أحـزاب سياسية مختلفة للإضراب، بينما اتخذ الإخـوان المسـلمون موقفا مائعا، فلم يؤيدوا الإضراب وأدانـوا العمـال بسـبب أعمال العنف، لكنهم أيدوا مطالب العمال بدفع أجورهم عـن

فترة إغلاق المصنع.

وتلا إضراب المحلة عدد كبير من الإضرابات في مواقع أخرى مثل إضراب شركة الغزل الأهلية والشركة المصرية لصناعة المنسوجات في الإسكندرية لمدة سبعة عشـر يومـا وطالب العمال المضربون بتطبيق يوم الثماني ساعات عمل. ثم قام عمال النسيج في امبابة والعباسـية وشـبرا الخيمـة بإضراب قصير تضامنا مع عمال شـركة مصـر والغـزل الأهلية، وبعد ذلك شكل عمال النسيج اتحادا عامـا لعمـال النسيج في أواخر سبتمبر.

وفي أوائل إبريل ١٩٤٨ كانت موجة الإضرابات مازالت مستمرة وأصبحت تهدد بانهيار النظام تماما، فقـد أضـرب حوالي ١٥٠٠ ممرض وممرضة في مستشفي قصر العينـي بالقاهرة. وتميزت موجة الإضـرابات فـي أواخـر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ بتحديات حادة لسلطة الدولة. وفي هذه الفترة قامت الحكومة بحملة قمع شديدة وألقت القبض علـى عـدد كبير من القوى السياسية المختلفة، وأغلقت مجلة الجمـاهير وانتشرت أنباء اعتقال الشيوعيين والتروتسكيين طوال عـام ١٩٤٩، وعانت الحركة الشيوعية الستالينية من تراجع خطير

في نفوذها، بعد أن كانت في قيادة أغلب التحركات، بسبب تبعيتها للاتحاد السوفييتي وموافقتها على تقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل. وأضعفت حرب فلسطين حدة الصراع حيث قدمت للنظام مبررا للقمع الكامل للنشاط السياسي خلال ١٩٤٨ و ١٩٤٩.

كان قانون النقابات رقم ٥٨ الذي أصدرته حكومة الوفد في سبتمبر ١٩٤٢ قد أخضع الحركة النقابية لمجموعة من القوالب الحديدية تضع القيود على تشكيلها وأسلوب انعقاد جمعيتها العمومية وانتخاب مجالس إدارتها، كما أخضعها للتفتيش الدوري وسمح لمصلحة العمل بحل النقابات إداريا، وحرمها من تشكيل اتحاد عام وحدد نشاط أعضاءها في أضيق الحدود. ومن ناحية أخرى كانت حكومة الوفد تقوم بمحاولات احتواء الحركة العمالية بتأسيس روابط نقابية تحت سيطرتها لاستخدامها كوسائل للضغط على القصر وتحجيم حركتها، وسعى الوفد كذلك للقضاء على أي محاولة للتنظيم المستقل للطبقة العاملة ففرض وصاية أبوية على النقابات العمالية وقضى على الحركة اليسارية التي سعت لتنظيم العمال في العشرينات. ومع ذلك فقد وجدت بعض قوى

اليسار الجديدة سبيلها للارتباط بالحركة العمالية وكـان لهـا نفوذ لا ينازع بين العمال في الفترة بين أواخـر الثلاثينـات وحتى نهاية الأربعينات.

كانت صناعة النسيج هي القاعدة الرئيسية لقوة الشيوعيين في الطبقة العاملة، وكان إفلاس الوفد ومهادنتـه المسـتمرة وهيمنة العناصر المحافظة في قيادته أحد الأعراض الهامـة لظهور هذه القوى الجديدة التي تتحدى النظام. فعندما اضطر الوفد إلى الاختيار بين الحفـاظ علـى السـلام الاجتمـاعي واستقرار النظام وبين التعبئة ضـد البريطـانيين والقصـر، اختارت القيادة الوفدية الحفاظ على النظام القائم.

وفي عام ١٩٤٢ نشأت صلة عضوية بين جماعة "الفجـر الجديد" - وهي جماعة تشكلت من مجموعة مـن المثقفـين الشيوعيين وأصدرت مجلة نصف شهرية بـنفس الاسـم - وبين عمال نسيج شبرا الخيمة عندما أصبح يوسف درويـش - أحد أعضاء الجماعة - مستشارا قانونيا للنقابـة العامـة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة.

وقد خاضت النقابة تحت قيادة جماعة الفجر الجديد العديد من النضالات العمالية، مما دفع الحكومة إلى إصدار قـرار

بحلها في إبريل ١٩٤٥، فقامت النقابة بالتحريض والمشاركة في أكثر من خمسين إضرابا إلى جانب محاولتهـا تشـكيل اتحاد لنقابات عمال النسيج، وكانت تضم حـوالي ١٥ ألـف عضوا في أنحاء القاهرة آنذاك.

كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) - رغم ذلك - هي صاحبة أكبر نفوذ داخل الحركـة العماليـة فـي الفترة بين ١٩٤٧ و ١٩٥٤. وقد تشكلت من اندماج منظمتين هما "إيسكرا" و "الحركة المصرية للتحرر الوطني"، إلـى أن اتحدت جميع المنظمات الشيوعية وأسست الحزب الشـيوعي المصري الموحد.

وكانت الحركة الشيوعية بمجملها ترى أن المهمة العاجلة "للشيوعيين" في مصر هي تنظيم جبهة وطنية عريضة مـن العمال و"الطبقات الوطنية" الأخـرى (منهـا "البرجوازيـة الوطنية") وذلك تحقيقا لمهام الاستقلال الوطني وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية. لذا فقد فشلت في تحقيق حلـم الطبقـة العاملة في استقلال تنظيمها وتصعيد نضالها وراء الحـدود النقابية والوطنية الضيقة.

أما الإخوان المسلمون فقد أبدوا اهتماما ضئيلا بالحركـة

العمالية، بل وقفوا ضد الإضرابات وأدانوها رغم أنهم أحيانا ما أبدوا تعاطفا سلبيا مع مطالب العمال، وأحيانا أكثر أيـدوا الرجعية والملك في مواجهة التحركات الجماهيرية.

الضباط في السلطة
وأحداث كفر الدوار الدموية

لم يكن لدى مجلس قيادة الثورة الذي استولى على الحكم في ٢٣ يوليو خطة واضحة لإدارة الحكومة بعد الانقلاب العسكري. وقد وضع الضباط برنامجا مبهما شديد العمومية وتعاونوا مع قوى سياسية مختلفة مثل "حدتو" و"الإخوان المسلمون". وبالفعل وزعت حدتو منشورات مؤيدة للضباط ونظمت مظاهرات تأييد لهم في اليوم التالي للانقلاب، وكذلك فعلت جماعة "الإخوان المسلمون". وقد عارضت بعض القوى اليسارية الأخرى النظام العسكري ولكنها لم تكن تتمتع بأي تأثير في صفوف الطبقة العاملة.

وبعد أقل من شهر من مجيء الضباط إلى الحكم توترت العلاقة بينهم وبين الحركة النقابية العمالية نتيجة لموقف النظام من قيام إضراب ومظاهرة عنيفة في كفر الدوار. كانت مصانع كفر الدوار تحت سيطرة مديرين مقربين من الملك السابق. وكان العمال يعانون من تدني الأجور

وظروف عمل سيئة، بينما كانت نقابة مصنع مصر للغـزل الرفيع والنسيج موالية للإدارة منذ ١٩٤٣.

وفي شركة صباغي البيضا لم تكن هنـاك نقابـة علـى الإطلاق بينما كان يعمل بها ثلاثـة آلاف عامـل. وفـي ٩ أغسطس ١٩٥٢ أضرب عمال البيضا وأعلنوا تأييدهم لمحمد نجيب والنظام الجديد مطالبين بنقابة تمثلهم والـتخلص مـن خمسة مديرين، إلى جانب عودة زملائهم المفصولين. وتـم الاستجابة لمطالب العمال بسرعة فلـم يسـتمر الإضـراب طويلا. ولكن في ١١ أغسطس اعتقل أربعة عمال في شركة مصر للحرير الصناعي بكـ ـفر الدوار - والتي لم يكن بها نقابة - بتهمة التحريض على الإضراب كان الغـرض منـه المطالبة بالاعتراف بنقابة لهم.

وفي ليلة ١٢ أغسطس اعتصم حوالي خمسمائة عامل في شركة مصر للغزل الرفيع النسيج وأغلقـوا المصـنع علـى أنفسهم، ولم يكن لأي من الاتجاهات السياسية صـلة بهـذا الإضراب. بعد ذلك اشتعلت الحرائق فـي بعـض المبـاني التابعة للشركة.

وفي فجر ١٣ أغسطس وصلت قوات مـن الإسـكندرية

لمواجهة المظاهرات التي اندلعت عقـب الاعتصـام. كـان المتظاهرون يهتفون بتأييد "الثورة" ومحمد نجيب ويطـالبون بفصل بعض المسئولين لسلوكهم المهين والقمعي، **وتكـوين نقابة بالانتخاب الحر** والعفو عن المضربين وزيادة الأجور.

وفي هذه الأثناء حدث إطلاق للنار من مصـدر مجهـول فأطلق الرصاص على المتظاهرين، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل جنديين وشرطي إلى جانب أربعـة عمـال وإصـابة الكثيرين. وعلى أثر ذلك اعتقلت السلطات العسـكرية ٥٤٥ عاملا ووجهت إلى تسعة وعشرين منهم تهم مختلفة منهـا: القتل مع سبق الإصرار، الإحراق العمدي وتدمير الممتلكات، وسرقة أسلحة الشرطة ومقاومة السلطات. ثم عقدت محكمـة عسكرية أصدرت حكما بالإعدام علـى العـاملين **مصـطفى خميس** و**محمد البقري**، وتم تنفيذ الحكم على وجه السـرعة وكانت آخر كلمات خمـيس "لقـد ظلمـت. أريـد إعـادة محاكمتي.".

وبعد المحاكمة أصبح عبد المنعم أمين - أكثـر الضـباط ميلا إلى الولايات المتحدة - مسئولا عن الشئون العمالية في وزارة الشئون الاجتماعية. وقدم مقترحـات لمجلـس قيـادة

الثورة دعا فيها إلى تجريم الإضـرابات وإعطـاء الحريـة الكاملة لأصحاب العمل لفصل العمـال موضـحا أن **هـذه الإجراءات ضرورية لجذب رأس المال الأجنبي في الصناعة المصرية.**

وعلى الرغم من شك بعض أعضاء المجلس فـي كـون خميس والبقري مذنبين، فقد صدق أعضاء المجلس على حكم الإعدام مما يدل على إصرار النظام العسكري على التصدي لأي تعبير عن استقلالية التنظيمات العمالية أو قيام العمـال بأي عمل جماعي. وبعد الأحداث بدأ مجلس قيادة الثورة يأخذ إجراءات لعزل "الشيوعيين" من بين صفوفه وتنحيـتهم مـن المناصب العليا. وفي ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ صدر عفو عام عن المسجونين السياسيين منذ ١٩٣٦ فيما عدا الشيوعيين.

النقابات والنظام العسكري

استمرت حدتو واللجنة التأسيسية للاتحاد العـام لنقابـات عمال مصر في تأييد الضباط رغم استنكارها للعنـف فـي أحداث كفر الدوار. وعقـدوا اجتماعـا فـي ١٨ أغسـطس بالإسكندرية حضره ممثلو ٩٥ نقاب، وبعد الاجتماع خـرج أعضاء اللجنة تحت قيـادة حـدتو فـي عربـات مجهـزة بالميكروفونات تابعة للجيش يجوبون أحيـاء العمـال فـي الإسكندرية وكفر الدوار لحثهم على الهدوء وعدم الشغب ردا على عقوبة خميس. وبعدها تضاءل تأثير حدتو بين الطبقـة العاملة، وتحول النقابيون إلى تأييد النظام العسـكري تأييـدا مطلقا.

لقد لعب اليسار الوطني (الستالينيون) دورا في الصـراع أدى إلى انحراف الحركة العمالية في مصر. فانطلاقـا مـن تحليل مبني على نظرية المراحل الستالينية، توصل هـؤلاء "العباقرة" إلى أن مصـر تمـر بمرحلـة الثـورة الوطنيـة الديمقراطية - البرجوازية. وبالتالي فإن نضـال الجمـاهير العمالية يجب أن يهدف إلـى تحقيـق الاسـتقلال الـوطني

والجمهورية البرلمانية البرجوازية. ونتيجـة لـذلك حرمـوا الطبقة العاملة من تنظيمها المستقل ومن أهدافها الاستراتيجية في التخلص من الاسـتغلال الرأسـمالي وتحقيـق الثـورة العمالية.

لقد دفع الستالينيون حركة الطبقة العاملة ومنظماتها وراء تأييد نظام رأسمالية الدولة الناصـري، فلـم يلـق العمـال المناضلون سوى القمع والاستبداد. وساعدت المرحلة التاليـة من الرواج الاقتصادي والإصلاحات على احتـواء الدولـة للنقابات العمالية التي طالما خاضت نضالات رائعـة ضـد القمع والاستغلال الرأسمالي.

واستمر النظام في إبراز رفضه القاطع لإضرابات العمال مهما كانت دوافعها. ففي الإسكندرية قدم ٢٥ عـاملا إلـى محاكمة عسكرية بتهمة التحريض على الإضراب في مصنع الغزل الوطني ومصنع أباهي للنسـيج. وحكمـت المحكمـة العسكرية أيضا على عاملين بستة أشـهر سـجن لقيادتهمـا إضرابا قصيرا في شركة ماركوني للاسلكي فـي ديسـمبر ١٩٥٢ بسبب تأخر الشركة في دفع المنحة نصف السنوية.

وجاء مثال آخر في امبابة عندما أضرب عمـال نسـيج

الشوربجي يوم الذكرى السنوية لإعـدام خمـيس والبقـري وأقاموا المتاريس بالمصـنع وصـاحوا بهتافـات معاديـة للحكومة، فهاجمت الشرطة الاعتصام بالـدبابات واعتقلـت حوالي ٥٠٠ عامل.

وبنهاية عام ١٩٥٣ كانـت جميـع القيـادات المناديـة باستقلالية النقابات عن النظام قـد فقـدت مراكزهـا، وزج بالشيوعيين في السجن وتم قمع اللجنة التأسيسـية واللجنـة النقابية للدفاع عن الحريات. وكان النظام قد أصدر قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي استجاب لبعض مطالب العمال في تعويضات الفصل والعطلات السنوية والرعايـة الصـحية، ولكنه في نفس الوقت حرم الإضراب نهائيا وفرض العديـد من القيود على العمل النقابي، وجرد النقابة المصـنعية مـن شخصيتها الاعتبارية، وسيطرت عناصـره علـى قيـادات التنظيم النقابي ليضمن السيطرة على الحركة النقابية بكاملها.

وخلال أزمة مارس ١٩٥٤ التي نشبت داخل مجلس قيادة الثورة في صراعهم على السلطة اعتمد عبد الناصـر علـى القيادات النقابية التي استطاع السيطرة عليها في معركته ضد محمد نجيب، وضد إعادة السماح بتكوين الأحزاب. وكانـت

القيادات النقابية التي راهنت على بقاء الحكم العسـكري قـد عقدت صفقة واضحة الشروط مع هذا الحكم. فقد وافقوا على تأييد النظام العسكري الذي برهن كثيرا على معارضته لأي حركة نقابية عمالية حرة ولحق الإضراب، وفـي المقابـل، ضمن لهم النظام بقاءهم في مناصبهم كقيادات نقابية ووافـق على استمرار زيادة المكاسب الاقتصادية وأهمها التأمين ضد الفصل للعمال.

كانت نتيجة الانتصار النهائي للنظام العسكري هو ظهور حركة نقابية تسيطر عليها الحكومة ومحرومـة مـن حـق الإضراب، ونظام سياسي يحرم العمال من حقهم في التنظيم المستقل عن هيمنة الحكومة.

بعد ذلك تحرك النظام العسكري لوضع الحركة العماليـة داخل إطار مؤسسي عن طريق إنشاء كل من الاتحاد العـام لنقابات عمال مصر ووزارة العمل في ١٩٥٩ وأصدر قانون النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أضاف قيودا جديدة على العمل النقابي حينما جعل موافقة الاتحاد الاشتراكي (والـذي يعتمد بدوره على الجهات الأمنية) شرطا أساسيا لترشيح أي عامل لمستويات نقابية، ثم تعليق معظم التصـرفات الماليـة

النقابية وقراراتها على موافقة الجهـات الإداريـة ووزيـر العمل. وتم إدماج النقابات العمالية بالكامل في جهاز الدولـة وأعطي كثيرا من العمال المسيسين وظائف رسمية براتـب حكومي في الاتحاد العام ووزارة العمل. وأصبحت عضوية النقابات إجبارية وعضوية اللجان النقابية في المصـنع فـي النقابة العامة إجبارية كما أصبح للنقابـة العامـة ولاتحـاد النقابات سلطة مطلقة في حل اللجان النقابية المصنعية وتـم تعطيل الانتخابات النقابية تماما من عام ١٩٦٤ حتى ١٩٧١ وتعيين قياداتها من قبل الدولة. فكان ضم القيادات النقابية إلى بيروقراطية الدولة جزءا أساسيا من استراتيجية نظامي عبـد الناصر والسادات من بعده للسيطرة على العمال.

الانفتاح الاقتصادي
وفشل المشروع الناصري

بدأت الاستراتيجية الاقتصادية لعبد الناصر تتغير في عام ١٩٦٥ مع فشل سياسات رأسمالية الدولة وزيادة تدويل رأس المال على المستوى العالمي، وعدم قدرة الاقتصاد المصري على تحمل أعباء الاستثمار والاستهلاك في ظل عجزه عـن المنافسة في الأسواق العالمية. وبدأ عبد الناصر في التحـول بحذر نحو سياسية "الانفتاح الاقتصادي" في أواخر السـتينات ولكنها توسعت في عهد أنور السادات بعد عام ١٩٧٤.

كانت البيروقراطية النقابية في قمة التنظيم النقابي قد تـم استيعابها تماما في مؤسسة الدولة فـي الحقبـة الناصـرية. وكانت تتخذ طوال هذه الفترة مواقف مؤيدة للسلطة في كافة القضايا المطروحة على الساحة السياسية. لـذا كـان مـن الطبيعي أن تؤيد قيادات الاتحاد العام لنقابات عمـال مصـر سياسات الانفتاح التي ناقشها في إبريل ١٩٧٥. وكانت هـذه السياسات تتضمن هجوما صريحا على المكتسبات العماليـة

التي حصلتها الطبقة العاملة في الحقبة الناصـرية. وبـرغم انتقاد الاتحاد لبعض جزئيات سياسة الانفتاح إلا أنه لم يكـن يرغب في، ولم تكن لديه القدرة على، اتخاذ مواقف إيجابيـة لمعارضة تلك السياسات، بل أنه أدان التحركـات العماليـة وسلسلة الإضرابات التي اندلعت خـلال السـبعينات والتـي قامت بها الطبقة العاملة لمواجهة محاولات الطبقة الحاكمـة المستمرة لتخفيض مستوى معيشتها.

كان إضراب عمال الحديد والصلب في أغسـطس ١٩٧١ في حلوان أحد الدلائل البارزة على ذلك. فقد أعلـن العمـال مطالبهم بزيادة الأجـور وتحسـين ظـروف العمـل قبـل الإضراب. وعندما تقاعست اللجنة التي شكلتها وزارة العمل عن اتخاذ أي خطوات عملية، اضطر العمال إلى اللجوء إلى الإضراب. واتخذت اللجنة النقابية بالمصنع موقفا جبانا تجاه الإضراب ولكن بعض أعضاءها دافعوا عن مطالب العمال. وحاول رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد العام إقنـاع العمـال بإنهاء الإضراب. وفي مواجهة رفض العمـال ذلـك حتـى تتحقق مطالبهم لجأت الحكومة إلى القمع والعنـف لتفريـق المتظاهرين والمضربين.

وقد أصدر الاتحاد العام للنقابات بيانا أدان فيه الإضراب ووصفه بأنه تصرف غير واعي صدر عن قلة من العمـال، ونصح العمال بأن يركزوا طاقاتهم في العمل والإنتـاج لأن ظروف "الوطن" لا تسمح بمثل هذه التصرفات.

وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بفصل عدد مـن العمـال الذين شاركوا في الإضراب وقدمتهم للمحاكمة ونقلت بعضهم إلى أماكن أخرى، وعزلت قيادة اللجنة النقابية في المصـنع وحذرت العمال من تكرار ذلك في المستقبل.

وبرغم ذلك جاء إضراب عمال شبرا الخيمة بعـد سـبعة شهور في مارس ١٩٧٢ تحديا لإرهاب الحكومة، وفي نفس العام أعلن ستة آلاف عامل من عمال المينـاء بالإسـكندرية إضرابهم احتجاجا على امتنـاع الإدارة عـن دفـع الأجـر الإضافي. ولجأت السلطة السياسية إلى استخدام العنف وتـم القبض على أربعة من قادة الإضـراب. فحاصـر العمـال المتظاهرون قسم البوليس وأخرجوا زملاءهم بـالقوة. وفـي النهاية وافقت الإدارة والحكومـة علـى مطالـب العمـال المضربين.

وفي أول يناير ١٩٧٥ احتل عمـال حلـوان مصـانعهم

وطالبوا بالحد من التفاوت بـين أجـور العمـال والإدارة، وطالبوا أيضا بحرية الصحافة وإقالة رئيس الـوزراء. كمـا أعلن عمال الغزل بشبرا الخيمة إضرابهم تضامنا مع عمـال حلوان. وفي مارس من نفس العام أعلن ٢٧ ألف عامل مـن عمال شبرا الخيمة الإضراب وتبعهم عمال النسيج في المحلة الكبرى واشترك في الإضراب حوالي خمسة آلاف عامل.

وكان موقف الاتحاد العام والنقابة العامة لعمـال الغـزل والنسيج إدانة الإضرابات بسبب آثارها السلبية على "الجبهـة الداخلية" وبرأت النقابة العامة نفسها من أي مسئوليات عـن الأحداث.

وفي إبريل اضرب عمال مصنع السكر بنجـع حمـادي بسبب إلغاء ساعة الراحة بزعم أنها تعطل الإنتـاج. واتهـم العمال الإدارة بالفساد، وتبعهم عمال ترسانة بور سعيد فـي ديسمبر ١٩٧٥ اعتراضا على تـدهور الأجـور وارتفـاع الأسعار.

وفي النصف الأول من عام ١٩٧٦ اجتاحت التحركـات العمالية المشروعات الصناعية فـي القـاهرة والإسـكندرية وطنطا وطالبت بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. ففي

مارس ١٩٧٦ حدثت مصادمات بين العمال والبـوليس فـي دمياط. وكان العمال يطالبون بأجر ١٨ يوما عمل إضـافي امتنعت الإدارة عن دفعها. وتم القبض على عدد كبيـر مـن المتظاهرين، ولجأت السلطة بعد ذلك إلى تلبية مطالب العمال والإفراج عن المعتقلين لتهدئة الموقف.

وفي مايو ١٩٧٦ أضرب عمال أحد المصانع الحربية في حلوان وقاموا باحتلال المصنع، وطالبوا بعزل مدير المصنع وإعادة تسليمهم الوجبة المجانية وصرف نصف نصيبهم من الأرباح وإعفاء العلاوات النقدية من الضرائب. وقد رفـض العمال التفاوض مع وزير الإنتاج الحربي الذي جاء برفقـة البوليس وهددوا بنسف المصنع. فاضـطر الـوزير لتلبيـة مطالب العمال وأعلن مساواة جميع المصانع الحربيـة فـي مصر في الحقوق التي ناضل من أجلها العمال.

كما أضرب عمال مصنع النصر للسيارات فـي يونيـو ١٩٧٦ لامتناع الإدارة عن صرف الأرباح . وفي نـوفمبر من نفس العام أضرب عمال شركة النقل العام وطالبوا بحـل اللجنة النقابية وتحديد يوم العمل بسبع ساعات ودفع أجر عن الإجازات التي يعملون فيها. وأعلن العمال إضرابهم بعد أن

رفضت الإدارة تلبية مطالبهم. فاضطر رئيس الجمهورية إلى استدعاء قيادة النقابة للتفاوض معهـا لإنهـاء الإضـراب. وتمسكت النقابة العامة للنقل البري بضرورة الإفـراج عـن العمال المعتقلين قبل التفاوض. وتمت الاسـتجابة لمطالـب العمال.

أعطت هذه الموجة من الإضـرابات العماليـة المتتاليـة الفرصة لنظام السادات لإصدار قانون النقابات العمالية رقـم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ لفرض مزيدا من القيـود علـى الحركـة العمالية ويزيد من فرص تدخل وزارة العمـل فـي شـئون النقابات، فقد تضمن القانون العديد من المواد التي تؤكد تبعية التنظيم النقابي للدولة. ويتيح لوزير العمـل أن يقـوم بحـل اللجنة النقابية والاتحاد العام إذا دعوا العمال إلـى ممارسـة حقهم في الإضراب.

ومن الممكن اعتبار كل ذلك مقدمـة لأحـداث ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ عندما تحركت الطبقـة العاملـة فـي أنحـاء الجمهورية عقب قرارات الحكومة بزيـادة الأسـعار. ففـي صباح ١٨ يناير توقفت مصانع حلوان عن العمـل وأعلـن حوالي ١٠ آلاف عامل الإضراب. وطالبوا الحكومة بإلغـاء

قراراتها وخرجوا في مظاهرة ضخمة واجهتها الحكومة بقوات الجيش والبوليس. وفي نفس الوقت اندلعت المظاهرات في أنحاء مختلفة من القاهرة اشترك فيها العمال والطلبة والموظفون. وامتدت المظاهرات إلى الإسكندرية والعديد من محافظات مصر الأخرى. كما توقفت معظم المصانع عن العمل وكذلك توقفت حركة المواصلات في القاهرة. وتميزت التحركات بأنها كانت شاملة وعمت جميع أنحاء البلاد مما دفع الرئيس السادات إلى مغادرة البلاد. طالب المتظاهرون بإلغاء القرارات بزيادة الأسعار وأعلنوا رفضهم لسياسة الانفتاح.

وبرغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أصدر بيانا يعارض زيادة الأسعار في بداية الأحداث ووصفها بأنها تمثل تحديا لمشاعر الجماهير، إلا أنه أشاد بموقف رئيس الجمهورية بعد قرار إلغاء الزيادة في الأسعار برغم القمع الوحشي الذي واجهت به السلطة السياسية انتفاضة العمال.

وفي أغسطس ١٩٧٩ اضرب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. شارك في الإضراب حوالي ٣٠ ألف عامل مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف السكن،

ونظم العمال اجتماعا حول مبنى الشركة أدانوا فيه سياسـة الانفتاح الاقتصادي والصلح مع إسرائيل.

لقد اتضح تماما من خلال الحركة العمالية في السـبعينات مدى الهوة التي تفصل بين العمال والبيروقراطية النقابية. فقد اتخذ قيادات النقابات في أغلب الحالات - إن لم يكن كلها - مواقف مؤيدة للسلطة وأدانوا الحركة الإضرابية واتهموهـا بعدم المسئولية مدعين أنها صدرت عن قلـة مـن العمـال. وبذلك برهنوا على أنهم لا يعدوا أن يكونـوا أحـد أجهـزة السلطة التي حاولت من خلالهـا السـيطرة علـى الحركـة العمالية. وقد دعم ذلك صدور قانون ١ لسنة ١٩٨١ الـذي قضى بسحب الشخصية الاعتبارية للجـان النقابيـة وتـولي النقابة العامة معظم مهامها، وصدر في نفس العـام قـانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ للقطاع الخاص الـذي أعطـى سـلطات واسعة لصاحب العمل.

بعد مقتل السادات في حادث المنصة في أكتـوبر ١٩٨١ على أيدي الجماعات الإسلامية، جاء إلـى الحكـم الـرئيس مبارك الذي لم يتحول عن سياسات الانفتاح القديمـة التـي بدأها سلفه أنور السادات، وكذلك لم يعدل عن موقفـه فـي

العداء للحركة العمالية والقمع الوحشي لها. فقد أعلن عن توجهات الحكومة نحو تشجيع الاستثمار والإنتاج من أجل التصدير والخصخصة وإطلاق حرية السوق. كانت هذه السياسات تعني مزيدا من إفقار الجماهير والضغط على مستوى معيشة العمال، وتطلب ذلك بالقطع درجة أعلى من القمع والوحشية في مواجهة تحركات العمال الاحتجاجية.

برهن على هذه الوحشية مواجهة الحكومة لانتفاضة عمال كفر الدوار في عام ١٩٨٤ والتي بدأت سلسلة من الصراعات العمالية شملت إضرابات عمال النسيج بالمحلة وإسكو وعمال السكك الحديدية وعمال الحديد والصلب، وهي جميعا تجارب نضالية فضحت الطابع الدموي للسلطة المصرية، فقط سقط في انتفاضة كفر الدوار ١٩٨٤ ثلاثة من شهداء الحركة العمالية.

إضراب السكك الحديدية ١٩٨٦

وفي عام ١٩٨٦ تظلم عمال السكة الحديد (السائقون ومساعدوهم) من سوء توزيع الحوافز والمكافآت وقدموا الكثير من العرائض التي كشفت عن مخالفات مالية عديدة بإدارة الهيئة. ولم تتم الاستجابة لمطالبهم فقرروا الاعتصام

بمقر رابطة قائدي القطارات. فحضر لهم نائب وزير النقـل ومسئولون من وزارة الداخلية، واتفقوا على فض الاعتصـام على أن يتم اجتماع مع وزير النقل يوم ٧ يوليو ١٩٨٦، ولم يحضر الوزير الاجتماع وقدمت حجج واهية ومتناقضة حول مرض الوزير وغير ذلك، إلا أن صورته في نشرة التلفزيون وهو يفتتح خطوط الميني باص بجراج الأوبرا الجديدة أكدت للعمال إهمال الوزير، فأضـرب العمـال فـي ١٩٨٦/٧/٧ وتوقفت الحركة تماما على خطوط حلوان والمطرية والمرج وشبين القناطر والقاهرة والإسكندرية وبني سـويف والسـد العالي. وقام بعض السائقين بترك قطاراتهم على الخطـوط الطوالي وغلق الجرارات وأخذ المفـاتيح لضـمان سـريان الإضراب، وانتشرت الحرائق في نبـات الحلفـا الملاصـق لخطوط القضبان وكذلك قطع الخطوط عند بني سويف. كما انتقل سائقون من استراحة مصر إلى مقر الرابطـة لتأييـد زملائهم الذين أصروا على حضور الوزير وتحديد موقفه من مطالبهم.

وتحركت قوات الأمن المركزي إلى مقر الرابطـة، وتـم اقتحام المبنى والقبض على الموجودين وترحيلهم إلى أقسـام

الشرطة، وترحيل ٤٦ منهم إلى سجن طرة بتهمة التحريض على الإضراب وتعطيل وسائل المواصلات العامة. أما بقيـة المقبوض عليهم فقد أخذوا للقاء الوزير في مدينة نصر.

وبرغم التهديد الذي تعرض له السائقون إلا أنهم أصـروا على مطالبهم وطالبوا بالإفراج الفوري عن زملائهـم، كمـا أنهم أدانوا موقف نقابتهم المتخاذل. كما أصدر السائقون بيانا أكدوا فيه على حقهم في الإضـراب وطـالبوا بالاسـتجابة لمطالبهم والإفراج عن زملائهم، وأدان العمال قرار وزيـرة الشئون الاجتماعية بإلغاء رابطة السائقين التي رأى العمـال أنها منظمتهم الحقيقية علـى عكـس النقابـة التـي أدانـت الإضراب وأثبتت تبعيتها للحكومة.

وفي النهاية استجاب وزير النقل لمعظم مطالب العمـال، برغم تمكن الدولة من كسر الإضراب، وأجبـرت وزيـرة الشئون الاجتماعية على التراجع عن قـرار حـل الرابطـة العامة للسائقين. واضطرت النقابة العامـة لعمـال السـكك الحديدية للتراجع عن إدانة الإضرابات وطالبت بالإفراج عن المعتقلين.

مظاهرات عمال المحلة: سبتمبر ١٩٨٨

أعلن مبارك قراره بإلغاء منحة المدارس في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨، وبعد ساعتين من إعلان القرار كان الخبر قد شـاع في أرجاء شركة مصر للغزل والنسـيج بالمحلـة الكبـرى. فخرج ٢٠ ألف عامل في مظاهرة طافـت أرجـاء المدينـة وانضم إلى المظاهرة آلاف المواطنين. ورفع المتظـاهرون شعارات تندد بحسني مبارك وتطالب بإلغاء القرار.

كان العمال يعانون من أوضـاع سـيئة بسـبب ارتفـاع الأسعار وخيبة أملهم في مجلس النقابة الـذي انتخبـوه فـي الدورة السابقة، حيث أعدت النقابة نظاما للحـوافز يقضـي بإلغائها عند حصول العامل على ٣ أيام إجـازة مرضـية أو سنوية. وقد جاءت العلاوة الاجتماعية بنسبة ١٥% ومنفصلة عن الأجر الأساسي بينما كان العمال يأملون فـي زيادتهـا وضمها للأجر الأساسي. أدت هذه الأمور بطبيعة الحال إلى استفزاز العمال ضد الإدارة والنقابة معا. وكان قرار مبارك بإلغاء منحة المدارس هو الشرارة التي أشعلت فتيل الغضب العمالي.

دخلت الوردية الليلية إلى الشركة وهي تهتف ضد إلغـاء

المنحة، وعند انصرافها في صباح ٢١ سبتمبر خرجت وهي تهتف أيضا. وأعدت الوردية الصباحية نعشا داخل الشـركة ولفوه بقماش أسود وثبتوا عليه صورة مبـارك، وخرجـت العاملات وراء النعش خارج الشركة ووراءهن آلاف العمال في مظاهرة جنائزية. ثم قام عمال الوردية الثانيـة والثالثـة بالإضراب.

بدأت قوات الأمن القبض على المتظاهرين، ثم قرر رئيس الشركة إغلاقها لمدة خمسة أيام لمنع انتشار المظاهرات وتم حصار الشركة بقوات الأمن المركزي التي ملأت شـوارع المحلة. وتم القبض على ٣٠٠ عامل ثم تصـفيتهم إلـى ٤٨ عاملا خلال أسبوع ثم أفرجت الشرطة عنهم تدريجيا خـلال شهر. ولكن قامت بنقل عدد من العمال إلى أسـوان ونجـع حمادي وغيرها من المحافظات. ثم لجأت الحكومة في النهاية للاستجابة لمطالب العمال تحت بنود أخرى.

اعتصام عمال الصلب بالتبين يوليو ١٩٨٩

وفي يوليو عام ١٩٨٩ اعتصم عمال الحديـد والصـلب بالتبين مطالبين بزيادة الحوافز والبدل النقدي للوجبة الغذائية. وعلى أثر ذلك استدعيت قوات الأمن المركزي التي قامـت

باقتحام المصنع بعد معركة استخدم فيها الرصاص والقنابـل المسيلة للدموع والعصي المكهربة في مواجهة العمال ممـا أدى إلى استشهاد العامل عبد الحي محمـد سـيد وإصـابة العشرات واعتقال المئات.

وقد اتخذت اللجنة النقابية موقفا معاديا للعمال، وهاجمـت جريدة "العمال" التي يصدرها الاتحاد العام لنقابات العمـال، التحرك العمالي في الصلب. وقد قام عمـال الصـلب بعـد اعتصام يوليو ١٩٨٩ بجمع توقيعات بسحب الثقة من النقابة.

القومية للأسمنت: يناير ١٩٩١

عقب إصدار وزير الإسكان حسب الله الكفراوي قـراره بتخفيض حصة عمال القومية للأسمنت من الأرباح مـن ٦ شهور ومائة جنيه إلى ٣ شهور فقط رغم أن العمال حققـوا خطة الإنتاج بنسبة ١٠٢%، امتنع عمال الشركة عن صرف الأرباح. وقد حاول أعضاء مجلس النقابـة إقنـاع العمـال بصرفها، لكن العمال رفضوا الاستماع إليهم وقاموا بسـبهم وضربهم في بعض مواقع الشركة.

اتصل رئيس الشركة بمباحث أمن الدولة ومباحث التبـين

فانتشروا في أنحاءها، بعدها توجه لإقناع العمال بالصـرف متصورا أنه في حماية الأمن، فوجه إليـه العمـال السـباب والإهانات. وانتشر الخبر بسرعة في الشركة. فتجمع العمال أمام مبنى الإدارة عند انصراف الورديـة وهتفـوا بسـقوط النقابة ورئيس الشركة وطالبوا بصرف حصتهم كاملة مـن الأرباح. وتكرر التظاهر من عمـال الـورديتين المسـائية والليلية . وفي صباح ١٣ يناير فوجئ العمال بانتشار الأمـن على جميع البوابات وتفتيش السيارات مما أدى إلـى زيـادة سخطهم.

وكانت النقابة قد رفضت قبل ذلك بعدة شـهور مـذكرة جماعية قدمها العمال للمطالبة بصرف الحافز المميز، بحجة أن الشركة خاسرة رغم أن أعضاء مجلـس النقابـة كـانوا يصرفون الحافز المميز لأنفسهم.

بدأ التحرك العمالي بين عمال المحـاجر الـذين أعلنـوا الاعتصام ورددوا هتافات تدعو إلى الاعتصام ووحدة الصف وانتشرت الأخبار بسرعة بـين عمـال الشـركة وقـرروا الاعتصام أمام مبنى الإدارة. وترددت هتافات العمال بسقوط النقابة والدعوة إلى الإضراب والمطالبة بالحوافز والأرباح.

اختفت إدارة الشركة وتولى أمن الدولة أمر التفاوض مع العمال الذين انضمت إليهم الوردية المسائية فأصبح عددهم ٣ آلاف عامل. رفض العمال أي تخفيض فـي الأربـاح ولـم يتنازلوا عن ستة شهور ومائة جنيه، وقاموا بضرب أعضاء النقابة الذين حاولوا إقناعهم بعد عودتهم من مكتب الـوزير بقبول خمسة شهور ومائة جنيه فقـط، وإنهـاء الإضـراب. وظلت المفاوضات قائمة حتى الثامنة والنصف مساءا عندما وافق الأمن على مطلـب العمـال وصـدر منشـور إداري بصرف ستة شهور ومائة جنية حصة العمال في الأربـاح، فأنهي العمال اعتصامهم. وفي اليوم التالي تظـاهر عمـال أسمنت حلوان وأسمنت طرة وبورتلاند بالإسكندرية وحصلوا جميعا على نفس المكاسب.

لقد عكست هذه التحركات إلى حد كبير المـأزق الـذي تعانيه الطبقة الحاكمة في مصر. فبعد سقوط نظام رأسـمالية الدولة عالميا وتزايد عمليات تدويل رأس المـال والمنافسـة المفتوحة على أسواق التصدير، أصبح لزاما على كل دولـة أن تواءم أوضاعها مع متطلبات السـوق العـالمي. وكانـت الأزمة التي عمت النظام الرأسمالي العـالمي فـي النصـف

الأول من التسعينات قد دفعت الحكومة المصرية إلى شن هجوم واسع للعصف بمكتسبات العمال، واندفعت في تنفيذ برنامج الخصخصة وتشجيع التصدير والاستثمار الأجنبي. مما تطلب منها البدء بالهجوم على المكتسبات العمالية في القطاع العام. فأصدرت القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعروف بقانون قطاع الأعمال العام، والذي أطلق حرية الشركات في إصدار اللوائح وتحديد الأجور كما أعطى سلطات واسعة لرئيس مجلس الإدارة، ونقص من حق العمال في الإجازات السنوية والمرضية وخفض نسبتهم في الأرباح.

وفي سبتمبر-أكتوبر ١٩٩٤ جاء رد عمال كفر الدوار على مجمل هذه السياسات، حيث اعتصم عمال شركة النسيج في مصنعهم وطالبوا بعزل رئيس مجلس الإدارة وإلغاء لائحة الجزاءات المتعسفة وعزل عدد من رؤساء القطاعات.

وقد تضامن أهالي كفر الدوار مع العمال المضربين، فقامت قوات الأمن بمحاصرة المدينة، وأدت الاشتباكات إلى مقتل طفل وأربعة عمال على يد الشرطة وإصابة عدد كبير من الأهالي والعمال.

وقد قام اتحاد نقابات عمال مصر - كعادته - بإدانة

الإضراب، وأعلن السيد راشـد رئـيس الاتحـاد أن قتلـى الأحداث هم مسئولية العمال والأهالي وليس الشرطة!!

إننا لو نظرنا إلى المكافأة التي منحها النظام الحاكم فـي مصر لقيادات الاتحاد العام والنقابات العامـة، لمـا أخـذتنا الدهشة للمواقف السافلة التي تتخذها هذه القيادات من تحرك عمالي. فإضافة إلى الامتيازات العديدة التي تتمتع بها هـذه القيادات، جاء القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ لتكريس وضعهم المتميز وتمكينهم من البقاء في مراكزهم أطول فترة ممكنـة دون الاعتماد على القواعد العمالية. فمنحهم القـانون "حـق" الترشيح للنقابة العامة مباشرة دون المرور باللجنـة النقابيـة بالمواقع أو الترشيح بها. وكذلك الاحتفاظ بعضويتهم النقابية حتى لو وصلوا إلى منصب مدير عام، ومد الدورة النقابيـة لتصبح ٥ سنوات بدلا من أربعة، وتركيز الحركة النقابية في ٢٣ نقابة عامة فقط لتسهيل السيطرة عليها.

لقد تميزت الحركة العمالية في السنوات الخمس الأخيـرة بضعف نسبي في وتيرتهـا، فجـاءت التحركـات متفرقـة وضعيفة في أغلبها وانتهت بسرعة. وكان تمكن النظام مـن قمع الحركة الإسلامية المسلحة قد منحه ثقـة متزايـدة فـي

نفسه، فاستخدم أسلوب القمع الوحشي بشكل واسع ضد التحركات العمالية مثل ما حدث في إضراب كفر الدوار في ١٩٩٤. وقد سهل من هذه المهمة تراجع تأثير اليسار وتفتته وافتقاده أي رؤية لطبيعة الصراع الدائر في المجتمع المصري وآفاقه.

كانت هذه الخلفية هي التي دفعت الطبقة الحاكمة في مصر إلى العمل الجاد لسرعة إصدار قانون العمل الموحد، الذي اشتركت في إعداد مشروعه جمعية رجال الأعمال وقيادات الاتحاد النقابي. وبرغم أن القانون لم يصدر نهائيا بعد، إلا أن العديد من بنوده الأساسية يتم تطبيقها تدريجيا في العديد من المنشآت. ومن المتوقع أن يثير تطبيقه موجة جديدة من التحركات العمالية لما تضمنته نصوص القانون من عصف بمكتسبات العمال والتي نورد أهمها فيما يلي:

التحايل على حق الإضراب من خلال تكبيله بالعديد من الشروط التي تجعل ممارسته مستحيلة منها:

١. عدم ممارسته أثناء مرحلة الوساطة.
٢. عدم ممارسته أثناء مرحلة التحكيم.
٣. عدم ممارسته في المنشآت الحيوية للجمهور ويحددها

رئيس الوزراء.

٤. موافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة على الإضراب.

وإذا وضعنا في الاعتبار طول فترة الوساطة والتحكـيم، وكذلك طبيعة المنشآت الحيويـة التـي سـيحددها رئـيس الوزراء، والأهم بالطبع انتهازية وقذارة الغالبية العظمى من أعضاء مجالس إدارات النقابات العامة، سندرك إلى أي مدى ستكون ممارسة حق الإضراب مستحيلة إذا كان على العمال الالتزام بهذا القانون قبل البدء في الإضراب.

- إطلاق حرية صاحب العمل في تعديل شروط عقد العمل وإنقاص أجر العامل، وللعامل أن يقبل أو يترك العمل.(أي أنه خيار بين القبول بالاستغلال أو البطالة).
- حق صاحب العمل في إنهاء علاقة العمل إذا استند إلى مبرر مشروع.(وبالطبع فإن هذا المبرر سيكون مشروعا من وجهة نظر صاحب العمل، فضمن هذه المبررات المشروعة كانت الاعتبارات الاقتصادية مثل أزمات السوق).
- القضاء على دور اللجنة الثلاثية.

- الاعتداء على أجور العمال من خلال النظر في الحد الأدنى كل ثلاث سنوات.(خاصة في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار).
- زيادة عدد ساعات العمل إلى ثماني ساعات لا يدخل فيها وقت الراحة أو تناول الطعام بدلا من سبع ساعات.(مع جواز زيادتها في حالات يحددها وزير القوى العاملة).
- تخفيض الحد الأدنى لحق العمال في الإجازة السنوية إلى خمسة عشر يوما.
- إلغاء حق العامل في الإجازة المرضية بأجر.
- زيادة التمييز ضد المرأة من خلال حرمانها من حق العمل مساءا إلا بقرار من وزير القوى العاملة.
- حظر تشغيل النساء في أعمال معينة بدعوى أنها ضارة بهن صحيا أو "أخلاقيا".
- إلغاء حق العمل نصف الوقت للمرأة.
- تحديد إجازة الوضع للمرأة بمرتين فقط طوال مدة خدمتها بدلا من ثلاث مرات في التشريعات السابقة.

وكل هذه المـواد التـي تحاصـر المـرأة لا تعنـي أن الرأسمالية تريد عودة المرأة إلى البيـت، وإنمـا تعنـي أن

الأزمة التي يعانيها النظام في مصر تجعله يسعى لأن يكثف من استغلاله واضطهاده للطبقة العاملـة نسـاءا ورجـالا. فبتخفيض مستوى معيشة العمال، يدفع النظام نسـاء الطبقـة العاملة إلى سوق العمل، بينمـا يسـاعد منـاخ الاضـطهاد والرجعية على زيادة استغلال النساء بتشغيلهن فـي أعمـال مرهقة ومملة ومنخفضة المهارة والأجر، وفي ظل ظـروف سيئة عامة، وبدلا من توفير شروط عمل أفضل للمرأة يسعى النظام إلى حرمانها من حق العمل وتعريض حياتها وحيـاة أسرة العامل لتقلبات السوق الحادة.

ورغم كل التهديدات التي تواجه الطبقة العاملة والهجمـة الشرسة التي تتعرض لها حاليا نجد أن اليسار السـتالينى - الذي حصر الحركـة العماليـة فـي الأربعينـات وأوائـل الخمسينات في الإصلاحات والمطالب الجزئية ودفعها لتأييـد الجيش في أوائل الخمسينات رغم عدائه السافر لأي تحـرك جماهيري مستقل- يتباكى الآن على العهد الناصري وقوانين السادات، ويتحول بسرعة إلى الإصلاحية الفجـة، فبسـبب عزلته وضعفه والأزمة الاقتصادية، أصـبح هـذا اليسـار إصلاحيا دون إصلاحات. ويصر على إتبـاع إسـتراتيجية

النضال القانوني ورفع الـدعاوى القضـائية فـي المحـاكم لمواجهة آثار القوانين المعادية للعمال، ويتناسون أن القانون والنظام القضائي غير مسـتقل ومعـادى لمصـالح الطبقـة العاملة. الأمر الذي يظهر ضرورة وأهمية خلق رؤية تقـوم على أن الحركة العمالية وحدها هي القادرة على إسـقاط أي قانون يعصف بحقوقها.

الفصل الثالث

الطريق نحو بناء حركة عمالية

إن التحولات الجارية الآن في الرأسمالية الصناعية المصرية سيكون لها تأثيرا كبيرا في طبيعة وخصائص الحركة النقابية في مصر، حيث كانت الصناعة الرأسمالية المصرية في أواخر الثمانينات تنقسم إلى قسمين أساسيين، القسم الأول وهو القسم الأكبر والأهم كان القطاع العام الصناعي وكان يشمل غالبية المصانع الكبرى في كافة الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب وصناعة السيارات والصناعات الخفيفة الغذائية والملابس الجاهزة. أما القسم الثاني وهو القطاع الخاص الصناعي فكان يتكون أساسا من مصانع وورش صغيرة نسبيا ممركزة في الغالب في صناعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية. وكان دور البيروقراطية النقابية في القطاع العام الصناعي منذ السينات هو المشاركة العملية في الإدارة خاصة فيما يتعلق بتنظيم عملية استغلال العمال، أي أن التنظيم النقابي أصبح فعليا جزء من البيروقراطية الإدارية للقطاع العام خاصة على

مستوى النقابة العامة وفى كثير من الأحيان على مستوى اللجنة النقابية المصنعية. ولم يكن هناك تحدى على المستوى التنظيمي لهذه النقابات الحكومية الرجعية على الرغم من الانفجارات العفوية القاعدية المتتالية.

كان أساس هذا الاستقرار النقابي الأصفر في القطاع العام هو استقرار عدد من الحقوق العمالية الأساسية في ذلك القطاع مثل المشاركة الأرباح ومنع الفصل التعسفي، بالإضافة إلى خدمات أساسية مثل السكن والتأمين الصحي وغيرهما. وقد ساهم في الاستقرار أيضا تواطؤ اليسار مع بيروقراطية القطاع العام تحت زعم أن ذلك القطاع هو بمثابة إنجاز اشتراكي. أما في القطاع الخاص الصناعي فقد ظلت غالبية المصانع بدون أي شكل نقابي من أي نوع فالمحاولات القاعدية لخلق نقابات أو روابط قوبلت بقمع عنيف ولم تحاول نقابات القطاع العام أن تمد نشاطها للقطاع الخاص، لذلك ظلت التحركات العمالية بالقطاع الخاص تأخذ أشكالا عفوية ومفاجئة ولكن قصيرة المدى ومحدودة المفعول بسبب غياب أي شكل منظم.

الأزمة وطبيعة التحول

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية والتي دخلتها الرأسمالية منذ أوائل السبعينات إلى انفجار التناقض الأساسي في تطور هذا النظام وهو التناقض بين الميل نحو اندماج الاقتصاد العالمي على مستوى عملية الإنتاج بما يشمل ذلك من حركة التجارة ورأس المال والعمل (ما يسمى بالعولمة) وبين استمرار الدور المتضخم للدولة القومية في الاقتصاد. كان أعنف تأثير لهذا التناقض في البلدان التي كانت رأسمالية الدولة تلعب فيها الدور الأكبر مثل الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول الرأسمالية المتخلفة التي لعبت فيها الدولة الدور الاقتصادي الرئيسي.

كانت مصر إحدى نماذج رأسمالية الدولة في البلدان المتخلفة (كانت نسبة الصناعة التي تملكها الدولة أكبر من تلك الموجودة في بعض دول أوروبا الشرقية في بداية الثمانينات)، واختار النظام الحاكم فيها مثله مثل جميع بيروقراطيات رأسمالية الدولة محاولة حل الأزمة من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي والاتجاه نحو اقتصاد السوق

المفتوح وتحميل الطبقة العاملة بالطبع أعباء ذلك التحول والذي أطلق عليه النظام والبنك الدولي أسم الإصلاح الهيكلي.

وكان الهدف من هذا الإصلاح الهيكلي تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد موجه هدفه الأساسي إحلال الواردات وحماية الصناعات المحلية إلى اقتصاد هدفه الأساسي التصدير وقادر على المنافسة مع الصناعات الأجنبية سواء في السوق الداخلية أو الخارجية في ظل اتفاقات الجات لتحرير التجارة الخارجية، لذلك قام النظام بإدخال تعديلات متتالية على نظام التعريفة الجمركية وبدأ في تعديل السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات للقطاع الخاص المصري والأجنبي بهدف جذب مزيد من الاستثمارات، وتم البدء في التخلص من ملكية الدولة لشركات القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة.

ويجب أن نتذكر دائما أن الإطار العام لهذه السياسات هو أزمة ركود في الاقتصاد العالمي وليس فقط في الاقتصاد المصري، مما يعنى أن درجة التنافس العالمي خاصة في الصناعة يكون أكثر عنفا وبالتالي فإن الطبقة الحاكمة

المصرية تحاول إنجاز هذه التحولات في أقصر فترة زمنية ممكنة حتى لا تفوتها الفرص في سوق عالمي محدود ومأزوم.

وعلى الرغم من ذلك فحتى النصف الثاني من الثمانينات لم تكن هذه السياسات قد أثرت بشكل كبير على القطاع العام الصناعي باستثناء وقف التعيينات ووقف التوسع الاستثماري في هذا القطاع. وحتى القطاع الخاص الصناعي ظل محدودا جدا ولم تدخله استثمارات ضخمة حتى جاءت طفرة التغييرات منذ أواخر الثمانينات وحتى اليوم. واستنتج البعض على أساس هذا التأخر والركود أن الاقتصاد المصري سيتحول من الصناعة إلى الخدمات والتجارة وخرجت تنظيرات متنوعة حول الرأسمالية الطفيلية وحول تضاؤل الطبقة العاملة الصناعية.

التحول الاقتصادي

بدأت التغييرات الجوهرية تمس الصناعة المصرية سواء الخاصة أو المملوكة للدولة مع بداية التسعينات فاستطاع النظام أن يخلق جوا من الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في معدل التضخم والتقليل من العجز في ميزان

المدفوعات وزيادة المخزون لـدى البنـك المركـزي مـن العملات الأجنبية وتوحيد قوانين الاستثمار والنظام التمويلي. وأدت هذه السياسات إلى دخول استثمارات جديدة إلى القطاع الخـاص الصـناعي فـي صـناعة السـيارات والنسـيج والإلكترونيات والأدوات الكهربائية وغيرهـا وبـدأت هـذه المصانع الجديدة والتي اعتمد جزء منها علـى اسـتثمارات أجنبية وجزء على استثمارات محلية في تجميع الآلاف مـن العمال الصناعيين في مدن السادس من أكتوبر والعاشر مـن رمضان.

إن حداثة وسرعة هذه التطورات في القطاع الخاص لـم تعطى الوقت بعد لظهور أي تنظيمات نقابية، ومع إصـدار الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالاتفاق مع الحكومة لقرار يرفع الحد الأدنى لعدد العمال المتقدمين لتشكيل نقابة من ٥٠ إلى ٢٥٠ يؤكد أن الحكومـة تـدرك خطـورة التطـورات الصناعية في القطاع الخاص على عكس غالبية اليسار الذي يظل على تصوراته الساذجة حول طفيلية وهامشية القطـاع الخاص.

ومع ذلك فإن التغييرات في بنية القطاع العام الصـناعي

هي في الواقع الأكثر أهمية فقد ظل هذا القطاع (تحت تسميته الانتقالية الجديدة - قطاع الأعمال العام) يستحوذ على الجزء الأكبر من رأس المال الصناعي حتـى التسـعينات وأيضـا الغالبية العظمى من العمال الصناعيين ، وتقريبا كل العمـال الصناعيين المنضمين في نقابات.

وقد اشتملت عملية الإصلاح الهيكلي في القطـاع العـام الصناعي على عدة عناصر مترابطة، بينما يركـز اليسـار المصري في تحليله للتغييرات على عنصـر وحيـد وهـو الخصخصة وكأن الخصخصة هدف في حد ذاتـه . ولكـن الخصخصة يجب أن تفهم فـي إطـار انـدماج الصـناعة المصرية في السوق العالمي . فالمهم ليس تغيير المالك مـن الدولة إلى شركات رأسمالية خاصة أو تغيير جنسية المالـك ولكن جوهر عملية الخصخصة هو محاولة تحويل الصـناعة المصرية إلى صناعة تنافسية في السوق العالمي، وتترتـب على ذلك عدة نتائج شديدة الأهمية بالنسبة للحركة العماليـة. أول نتيجة هي أنه إلى جانب مسألة تكثيف الاسـتغلال مـن خلال تقليل العمالة وتخفيض الأجر الحقيقي وتغيير القـوانين العمالية لصالح رأس المـال بهـدف جـذب الاسـتثمارات

وتخفيض سعر السلع المصدرة ، وهناك عنصر ثان لا يقـل أهمية وهو أن هذه المصانع ستصبح عرضة لتقلبات السـوق العالمي، فأسعار السلع ستحددها البورصة سواء كانت تلـك السلع مواد خام أو سلع استهلاكية وهذا يعنى أن الاسـتقرار في العرض والطلب الذي كان يخلقـه تحكـم الدولـة فـي الصناعة سيحل محله حالة من الفوضى وتقلبات مستمرة في عدد العمال الذين يحتاجهم المصنع وفى كثافة الاستغلال وفى نشأة مصانع جديدة وإفلاس وتصفية مصانع أخرى.

إن هذه التحولات ستعنى بالضرورة انتهاء حالة الركـود النسبي التي كانت تسود في الحركة العمالية في القطاع العام منذ الستينات وسيؤدى في تصورنا إلى عدة تطورات جذرية:

أولا: تضاعف الإضرابات والاعتصـامات العفويـة فـي مصانع قطاع الأعمال العام لمحاولة إنقاذ المكتسبات .

ثانيا: انفجار موجات من الإضرابات والاعتصـامات فـي المصانع المباعة في مواجهة الإصلاحات الأكثر عنفا التي ستحاول تنفيذها الإدارات الجديدة.

ثالثا: ظهـور حركـة عماليـة جديـدة لا يمكـن التنبـؤ

بخصائصها أو قوتها في مصانع القطـاع الخـاص الكبرى خاصة في صـناعات السـيارات والنسـيج والإلكترونيات ذات العمالة الضخمة.

رابعا: انقسام حاد في الحركة النقابية فـي القطـع العـام، فستظهر بالضرورة قطاعات من هذه الحركة رافضة لعمالة الاتحاد العام للحكم ولرأس المال وهذا لـيس بسبب "نزاهة" هذه القطاعات أو حتى دفاعهـا عـن مصالح العمال ولكن بسبب مـا تعنيـه التغييـرات الجارية من إضعاف لوضع البيروقراطيـة النقابيـة التي يعتمد وجودها في نهاية الأمر ورغم رجعيتهـا على دعم القاعدة العمالية حتى وإن كان هذا الـدعم سلبيا، وأيضا بسبب الضغط الشديد الذي سـتتعرض له البيروقراطية النقابية من قبل القاعـدة العماليـة . ينطبق هذا أكثر بالطبع على اللجان النقابية المصنعية منه على النقابات العامة ولكن حتى النقابات العامـة ستتأثر بهذه التحولات وسـيظهر فيهـا انقسـامات. ويمكن ملاحظة بذور هذه الانقسامات في المواقـف التي حاولت النقابة العامـة للصـناعات الهندسـية

اتخاذها في مواجهة عمليات بيع القطاع العام، ورغم أن هذه المواقف لم تتطور وظلت حبيسة جدران النقابة فهي قد تكون بداية يمكن أن تتطور إذا واجهت ضغوطا قوية من القاعدة العمالية.

كانت البيروقراطية النقابية تشارك وتتداخل مهامها مع الإدارة البيروقراطية في القطاع العام في فترة رأسمالية الدولة. وهذه العلاقة الخاصة ستنتهي بالضرورة مع التحولات الجارية فشرط رأس المال الخاص الأساسي في شراء شركات القطاع العام هو الانفراد بالإدارة. ويجب أن نتذكر دائما أن دور وطبيعة النقابات الموجودة حاليا والذي يتسم بالولاء للدولة ورأس المال ليس نتيجة للقوانين التي تضعها للدولة ولكنه نتيجة لوضع الصراع الطبقي فالنقابة مهما كانت رجعيتها هي وسيط بين رأس المال والطبقة العاملة وتتأثر بالضرورة بالضغوط في أسفل وليس فقط الضغوط من أعلى. فالقوانين ما هي إلا مجرد انعكاس لوضع الصراع الطبقي وليس العكس.

إن التحليل السابق يوصلنا لرفض عدة استراتيجيات مطروحة في ساحة اليسار للتعامل مع المسألة النقابية:

الاعتماد على النضال القانوني: إن الغرق فـي تفاصـيل القوانين العمالية والنقابية وطرح القوانين البديلـة ومشـاريع التشريعات البديلة هو إحدى سمات اليسار الإصـلاحي فـي مصر . وعلى الرغم من أهمية التشريعات والقوانين فـنحن نرى أن الصراع الطبقي مكانه في المصـانع ولـيس فـي المحاكم وأنه ما يسقط القوانين هو التغيير في توازن الصراع الطبقي لصالح العمال . مرة أخرى القانون انعكاس لعلاقات اجتماعية وليس العكس.

الإصلاحية وتضخيم دور النقابات: يهدف الإصـلاحيون الوصول إلى حركة نقابية شريفة ومستقلة تعبر بحـق عـن مصالح العمال سواء من خلال إصلاح النقابات الحاليـة أو العمل على خلق نقابات بديلة. ونحن نرى أن هذا الهـدف لا يمكن تحقيقه لسببين أساسيين ، الأول هـو أن النقابـة هـي بالضرورة وسيط بين رأس المال والعمال ودورها دائما هو التوفيق والمهادنة ولا تأخذ النقابة موقف حاد لصالح العمـال إلا تحت ضغط شديد من القاعدة والاستثناء الوحيد لهذا هـو النقابة التي تظهر في اللحظات الثورية. والسبب الثاني هـو أن النقابات المستقلة نسـبيا والتـي ظهـرت فـي البلـدان

البرجوازية الديمقراطية في القرن الماضـي والتـي يحلـم الإصلاحيون بإنشاء مثيلاتها في مصر تقوم في الواقع علـى أساس وجود مجال لتحقيق الإصلاحات أي أن يكـون لـدى رأس المال القدرة على إعطاء تنـازلات محـدودة للحركـة العمالية وهذا وضع مستحيل في مصر بسبب الضعف النسبي لرأس المال المصري وبسبب الضغط التنافسي الشديد الـذي يجعل رأس المال دائم الهجوم على مصالح العمال. وحتـى في بلدان الديمقراطية البرجوازية فقد أدت الأزمة الاقتصادية الحالية إلى القضاء على حيز الإصلاحات مما أدخل النقابات العمالية والأحزاب الإصلاحية في أزمة غير مسبوقة في تلك البلدان.

الحلقية واليسارية المتطرفـة: يصـل الـبعض بسـبب الرجعية الشديدة للتنظيمات النقابية المصرية إلى استنتاج أن هناك ضرورة لمقاطعة هذه النقابات وعدم العمل فيها. وقـد نقد لينين هذه الرؤية من العشرينات وأكـد علـى ضـرورة العمل في النقابات مهما كانت درجة رجعيتها، وأكد لينين:

إن رفض العمل في داخل النقابات الرجعية يعنـى تـرك جماهير العمال التي لم تتطور لحد كاف ، أو المتأخرة، تحت

نفوذ الزعماء الرجعيين وعملاء البرجوازية والأرستقراطيين من العمال. والواقع أن النظرية السخيفة القائلة بعدم اشتراك الشيوعيين في النقابات الرجعية تظهر بمنتهى الجلاء أي موقف طائش الذي يتخذه هؤلاء الشيوعيين "اليساريين" من مسألة النفوذ في "الجماهير"، وإلى أي حد من الغلو يمضون في زعيقهم بكلمة "الجماهير". فلكي نستطيع مساعدة الجماهير، واكتساب عطف الجماهير ومؤازرتها وتأييدها ينبغي عدم الخوف من الصعوبات ، ينبغي عدم الخوف من المكائد والمماحكات والإهانات والملاحقات من جانب "الزعماء" (الذين لكونهم انتهازيين واشتراكيين شوفينيين يكونون في أغلب الحالات إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة مرتبطين بالبرجوازية وبالشرطة) وينبغي لزاما أن نعمل حيث يوجد الجمهور".

وجماهير العمال في القطاع العام المصري لا زالوا رغم إجبارية عضويتهم في النقابات ورغم مواقف النقابات المعادية للإضرابات والتحركات العمالية ورغم سلطويتها يشاركون في الانتخابات النقابية أملا في التأثير عليها أو تغييرها وينتظرون منها في بعض الأوقات أن تأخذ مواقف

جادة في الدفاع عن مصالحهم. لذلك يجب علـى الثـوريين العمل بداخل النقابات العمالية الحالية ليس بهدف تحسينها أو تغييرها وإنما بهدف توسيع نطاق الحركة العمالية القاعدية.

الرؤية الإرادوية: يدعو البعض في اليسار المصري إلى ضرورة بناء البديل القاعدي للنقابات الموجـودة، ويتبنـون إستراتيجية الدعاية داخل الحركة العمالية لمثل هذه الفكـرة، ونحن لا نختلف مع ضرورة بناء حركة قاعدية ولكننا نـرى أن مثل هذا التطور لابد أن يرتبط بالصـراع الطبقـي، ولا يمكن أن يحدث من خلال مجرد الدعاية المجردة للفكرة بـل يجب أن يكون نتيجة للتدخل الفعال في حركة عمالية صاعدة بالفعل. ولا يمكن لإرادة الثوريين أو الصحة الشكلية لدعايتهم أن تخلق مثل هذه الحركة.

إن الإستراتيجية الثورية التي يجب تبنيها فـي تصـورنا تجاه الحركة العمالية تعتمد على عدة محاور أساسـية مـن بينها:

- التدخل في كل التحركات الاحتجاجية سواء كانت في القطاع العام والخاص بهدف الارتباط بها والتعلم منها وتقديم كل الدعم لها وبهدف تطويرها في نفس الوقت.

- يجب العمل على تشكيل لجان إضراب منتخبة لتقوم بتنظيم الإضراب وقيادته بهدف إنجاحه. والعمل على إنشاء صناديق إضراب يتمكن من خلالها العمال من إطالة إضرابهم لإنجاحه.
- العمل على تشكيل لجان مندوبي العنابر في المصانع التي توجد بها لجان نقابية، من خلال الاختيار الحر والمباشر من عمال كل العنابر والورش لأحد زملائهم لكي يقوموا بالضغط على اللجنة النقابية للتحرك من أجل تحقيق مطالب العمال وسحب الثقة من اللجنة النقابية في حالة تخاذلها.
- العمل على الضغط الدائم على اللجان النقابية عبر الدعاية لضرورة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة المصنعية لفضح مواقفها المتخاذلة ودفعها لأخذ مواقف نضالية وهو ما يساعد على إحداث انقسامات بين يمين ويسار النقابة مما يوسع من مجال الممارسة القاعدية.

- العمل الدءوب في المصانع التي ليس بها لجان نقابية من أجل خلق تنظيم نقابي منتخب من القاعدة العمالية ليكون قادرا على مواجهة الإدارة، ويكون التوقيت الأنسب لذلك في لحظة الإضراب نفسها حيث يمكن أن تتحول لجنة الإضراب إلى لجنة نقابية تحت ضغط القاعدة العمالية.
- محاولة خلق حركات تضامن حول الحركات الاحتجاجية العمالية من خلال جمع التبرعات للعمال المضربين أو المفصولين أو المعتقلين، ومحاولة خلق لجان تضامن عمالية تشارك في هذا العمل وتحاول تعميم الخبرات المكتسبة من كل تحرك عمالي.
- العمل على طرح قضايا سياسية عامة داخل الحركة العمالية والنقابية، عبر محاولة الضغط على اللجان النقابية لأخذ مواقف من القضايا الفلاحية الملحة أو لأخذ موقف تضامني مع التحركات الطلابية مثلا .

خاتمة

إن المرحلة القادمة كما سـبق وأشـرنا سـوف تشـهد مواجهات حادة بين الطبقة العاملة وأصحاب العمـل سـواء كانت الدولة أو الرأسماليين، وفى هذه المواجهـات لابـد أن يدرك أن يدرك الثوريون أن دورهم لن يقتصر على الدعاية ضد التنظيم النقابي القائم -وخاصـة المسـتويات العليـا- باعتباره موال للدولة وخائن للعمال فقط، بل لابد أيضـا أن يشاركوا بفعالية في اللجان النقابية المصنعية بهـدف العمـل على توسيع نطاق الحركة العمالية والارتباط بها ودفعها نحو تكوين أشكال تنظيمية قاعدية مناضلة.

إن هذه الأشكال لابد ألا تقتصر على طرح فكرة التعدديدية النقابية لخلق نقابات بديلة، فقد أوضحنا فيما سبق أن النقابات مهما كانت ديمقراطيـة تتعـرض لمخـاطر البيروقراطيـة فيقتصر اهتمامها على الحفاظ على ميزاتها الخاصة، وتقـوم بحصر الحركة العمالية في المطالب الجزئية والضيقة التي لا تتجاوز حدود النظام القائم لان النقابات مهمتها تحسين شروط الاستغلال في ظل النظام الرأسمالي. ولكـن البيروقراطيـة

النقابية في نفس الوقت تتعرض للضغط العمالي مـن أسـفل فتضطر إلى تبنى بعض مطالب العمال لكي تستطيع الحفـاظ على قدراتها في السيطرة على التحركات العمالية.

لذلك فإن الثوريين لا يجـب أن يثقـوا أبـدا فـي هـذه البيروقراطية وعليهم باستمرار أن يرشـدوا العمـال إلـى انتهازية النقابين وان يساهموا في خلـق وابتـداع أشـكال تنظيمية عمالية مثل لجان الإضراب وصـناديق الإضـراب ولجان التضامن العمالية ولجان المندوبين، فهذه الأشكال هي وحدها القادرة على أن تعبر عن المصالح الحقيقيـة للطبقـة العاملة، لذا يجب على الثوريين انتهاز فرصة كـل تحـرك عمالي لطرح هذه الأشكال والدعاية لها في صفوف العمال.

إن الرؤية الإصلاحية التي تهدف إلى إصـلاح التنظـيم النقابي الحالي سوف تصطدم بالواقع المرير الذي سيحطم كل أوهام الإصـلاحيين، فالطبقـة الرأسـمالية الحاكمـة تقـدم الإصلاحات فقط إما عندما تسمح لهـا ضـغوط المنافسـة والسوق أو عند مواجهة حركة عمالية قوية، ولكنها لا تلبـث أن تسحبها في أوقات الأزمات أو عنـد انحسـار الحركـة. واليوم حيث تواجه الرأسمالية المصرية أزمة طاحنـة فـلا

مجال لديها تقديم أي إصلاحات للعمال، بل إنها تشن حاليـا أعنف هجوم لها على حقوق ومكتسبات العمال التي طالمـا ناضلوا من أجلها.

وفي مواجهة هذه الهجمة يجب أن يدرك الثوريين أنـه لا سبيل آخر سوى النضال الدائم بهدف بناء أقوى الروابط مع الحركة العمالية، ويجب أن يعمل الثوريين في النقابات مهما كانت رجعية حتى لا تترك جماهير العمـال نهبـا لخطـط الرأسماليين والقيادات الانتهازية. فهناك حيث توجد الجماهير العمالية يجب أن تطرح الدعاية الثورية وتعبر عن نفسها في ممارسة هذه الجماهير، باستخدام سلاح الإضراب لانتـزاع الحقوق والمطالب العمالية.

وأخيرا لابد من التأكيد على أن مخططات وقوانين الطبقة الرأسمالية الحاكمة ليست قدرا محتوما، بل أن حركة الطبقة العاملة - حين تكون منظمة - تستطيع ليس فقط إلغاء هـذه المخططات أو القوانين بل تستطيع أيضـا إسـقاط الطبقـة الرأسمالية وبناء الدولة العمالية الخالية من الاستغلال والقهر.

قائمة المراجع

١. بؤس الفلسفة -كارل ماركس
٢. اليسارية الطفولى في الشيوعية - لينين
٣. حال الطبقة العاملة في إنجلترا - إنجاز
٤. الأيديولوجية الألمانية - كارل ماركس، إنجلز
٥. الأجور والأرباح والأسعار - كارل ماركس
٦. العمال والحركة السياسية في مصر - الجـزء الأول - جويل بنين
٧. العمال والحركة السياسية في مصر - الجزء الثـاني - جويل بنين
٨. تاريخ الحركة العمالية -أمين عز الدين
٩. تصنيع مصر - منشور بالإنجليزية
١٠. النقابات - لينين - مجلد صادر عن دار التقدم
١١. قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦
١٢. تعديلات قانون النقابات العمالية

١٣. قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشـأن شـركات قطـاع الأعمال العام
١٤. قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١
١٥. مشروع قانون العمل الموحد
١٦. كفاح عمال النسيج - سعد عثمان
١٧. كفاح عمال السكة الحديد - كراسات صوت العامل